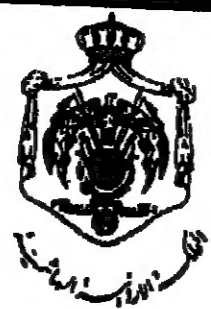


انا لله وانا اليه راجعون وارجو  
قراءة الفاتحة على روح فقيد المجلس .  
\* وهنا تم قراءة الفاتحة على روح  
سعادة النائب نواف الفاتحة .  
معالي رئيس المجلس :  
الزملاء الافاضل امام هذا الحديث  
وامام هذا الوضع الذي فقدنا به  
زميلنا اليوم سوف ارفع الجلسة الى  
ما بعد ظهر يوم غد وارجو ان  
نستأنف الجلسة في تمام الساعة  
الرابعة ما بعد ظهر الغد ، سيجري  
دفن جثمان الفقيد الزميل المرحوم  
بعد صلاة ظهر غد ، ستكون  
الترتيبات لذى الامانة العامة بما يتعلق  
بمرافقة الجثمان وما يتعلق بدفن  
المرحوم ( انا لله وانا اليه راجعون) .  
ارفع الجلسة .

( انتهت الجلسة )

م . سعد هائل السرور  
معالي رئيس المجلس

حكم خير  
امين عام مجلس الامة



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرين (اليوم الثاني)  
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر  
المنعقدة في ١٣ / شوال / ١٤١٦ هجرية الموافقة ١٩٩٦/٣/٣  
ميلادية.

الجلد (٣٣)

العدد (٢١)

صفحة

### جدول الاعمال

١ - استكمال مناقشة البيان الوزاري لحكومة

دولة السيد عبد الكريم الكباريتي من قبل السادة النواب.

١ - وتحدث السادة النواب التالية اسماؤهم:

١ - سعادة السيد حمزة منصور المحترم

٢ - سعادة الدكتور هاني حجازين المحترم

٣ - سعادة الدكتور فرح الرضي المحترم

٤ - سعادة السيد علي الشطي المحترم

٥ - سعادة الدكتور نزيه عمارين المحترم

٦ - معالي المهندس سمير الحباشنة المحترم

٧ - معالي السيد توفيق كريشان المحترم

هذا من الأصل

- ٨ - سعادة الدكتور ذيب عبدالله المحترم
- ٩ - سعادة السيد انور الحديد المحترم
- ١٠ - سعادة السيد فياض جرار المحترم
- ١١ - سعادة السيد خليل حدادين المحترم
- ٢ - التصويت على الثقة بالوزارة سندا لاحكام المادة ١/٤٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب.
٣. تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاثنين ١٩٩٦/٣/٤ الساعة العاشرة صباح لاستكمال المناقشة.

\* وقائع العدد:-  
مطالب المحافظات

١٠٠

- بسم الله الرحمن الرحيم  
محضر الجلسة  
في تمام الساعة (الرابعة)  
من بعد ظهر يوم (الاحد)  
الموافقة ١٩٩٦/٣/٣ ميلادي.  
عقد مجلس النواب جلسته  
(الحادية والعشرين) من  
الدورة (العادية الثالثة)
- ١ - دولة السيد عبد  
الكريم الكباريتي: رئيس  
الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع.
- ٢ - معالي الدكتور عبد  
الله النصور: وزير التعليم  
العالى.
- ٣ - معالي الدكتور عوض  
خليفات: وزير الداخلية.
- ٤ - معالي المهندس عبد  
الهادي المجالي: وزير  
الاشغال العامة والاسكان.
- ٥ - معالي السيد عبد  
الكريم الدغمي: وزير  
العدل.
- ٦ - معالي السيد جمال  
الصرايرة: وزير البريد  
والاتصالات.
- ٧ - معالي المهندس



برئاسة (معالي المهندس  
سعد هائل السرون)  
وحضور امين عام مجلس  
الامة (حكم خير).  
وتغيب باجازة من الاعضاء  
السادة: لا احد.  
وتغيب بمغادرة من الاعضاء  
السادة: السيد محمد

هكذا من الأصل



سمير قعوار: وزير المياه والري.  
٨- معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الصناعة والتجارة.  
٩- معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.  
١٠- معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.  
١١- معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.  
١٢- معالي الدكتور عبد السلام العبادي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.  
١٣- معالي الدكتورة ريماء خلف: وزير التخطيط.  
١٤- معالي الدكتور هاشم الدياس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥- معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.  
١٦- معالي السيد هشام القل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.  
١٧- معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.  
١٨- معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين.  
١٩- معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانة: وزير العمل.  
٢٠- معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.  
٢١- معالي الدكتور احمد القضاة: وزير الثقافة.  
٢٢- معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.  
٢٣- معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة.  
٢٤- معالي السيد محمد

داودية: وزير الشباب.  
٢٥- معالي السيد محمد عوده: نجادات: وزير دولة.  
٢٦- معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.  
٢٧- معالي السيد مروان موح: وزير المالية.  
٢٨- معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.  
٢٩- معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية الادارية.  
٣٠- معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل وحضر من الامانة العامة:  
١- السيد نذير عطيات  
٢- السيد علي الحسين  
٣- السيد محمد الرديني  
٤- السيد فسان النجداوي  
معالي رئيس المجلس:  
بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني نعود الى استئناف الجلسة الزملاء

الافاضل تحدث في جلسة يوم امس (١٢) زميل وبقي الزملاء التالية اسماؤهم:  
حمزة منصور، هاني حجازين، فرح الربضي، علي الشطي، نزيه عمارين، سمير الحباشنة، توفيق كريشان، ذيب عبد الله، سليمان السعد، انور الحديد، بسام حدادين، فياض جرار، محمد الحنيطي، خليل حدادين، توجان فيصل، حاتم الغزاوي، فوزي الطعيمه، فواز الزعبي، عبد الباقي جمو.  
ابدأ بداية بالزميل حمزه منصور والمتحدث الذي يليه الزميل هاني حجازين.  
السيد حمزه منصور:  
قال تعالى: (وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان

هكذا من الأهل

كثيرا من الناس لفاسقون).  
صدق الله العظيم.  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على المبعوث  
رحمة للعالمين وعلى اله  
وصحبه ومن اهتدى بهديه.  
معالي الرئيس...  
الزملاء المحترمون...

بتلاوة هذه الكلمة نيابة عنهم  
في مناقشة البيان الوزاري  
لحكومة السيد عبد الكريم  
الكياريتي في ضوء اهداف  
حزب جبهة العمل الاسلامي  
الممثل لضمير هذا الشعب  
النبيل واهمها استئناف  
الحياة الاسلامية للمجتمع  
والسعي لتطبيق الشريعة  
الاسلامية في مختلف ميادين  
الحياة والاسهام في بناء الامة  
معنويا وماديا والاسهام في  
المشروع النهضة العربي  
الاسلامي واعداد الامة لجهاد  
اعدائها الصهاينة  
والمستعمرين وخدمة القضية  
الفلسطينية في اطارها  
العربي والاسلامي والسعي الى  
تحريرها من الصهاينة  
المفتصبين والسعي نحو  
وحدة الامة وحريتها ومقاومة  
النفوذ الاستعماري والاجنبي  
وترسيخ الوحدة الوطنية  
وتعزيز المنهج الشوري

لقد شرفني اخواني نواب  
جبهة العمل الاسلامي التالية  
اسماؤهم الشيخ عبد العزيز  
جبر، د. ذيب عبد الله، الشيخ  
عبد المنعم ابو زنت، الدكتور  
ابراهيم زيد الكيلاني، الدكتور  
همام سعيد، الدكتور محمد  
عويضة، الدكتور احمد  
الكوفحي، الشيخ عبد الرحيم  
عكور، الشيخ ضيف الله  
المومني، الشيخ سليمان  
السعد، الدكتور بسام العموش،  
الدكتور محمد الحاج، الشيخ  
ذيب انيس، الاستاذ احمد  
الكساسبه، الدكتور عبد الله  
العكايله، الشيخ بدر الرياطي،

مسيرته، ونحن في جبهة  
العمل الاسلامي ندرك تماما  
ان الامانة تفرض علينا ان  
نسمي الاشياء باسمائها وان لا  
نبخس الناس اشياءهم ولدينا  
من الصراحة والشجاعة ما  
يمكننا من ان نقول للمحسن  
احسنت وللمسيء اسأت  
مترفعين عما في ايدي الناس  
منزهين عن التجريح مبتعدين  
عن الاثارة منسجمين في ذلك  
مع قول الله عز وجل: (ولا تقف  
ما ليس لك به علم ان السمع  
والبصر والفؤاد كل اولئك كان  
عنه مسؤولا) رائدنا رضى  
ربنا ثم تحقيق مصلحة شعبنا  
وامتنا وفي ضوء ذلك نناقش  
بيان الحكومة.

اولا: نشارك الحكومة  
اعترافها بجسامة المسؤولية  
وعظم التحدي وخطورة  
القضايا التي تتهدد شعبنا  
على ان لا يكون هذا الاعتراف  
تبريرا لعجز الحكومة عن

والديمقراطي والدفاع عن  
كرامة الانسان وحقوقه وعن  
الحريات بصورة عامة  
والاهتمام بقضايا الناس  
الحياتية وخدمة الجماهير  
والتنمية الشاملة للمجتمع  
من منظور اسلامي نناقش  
البيان الوزاري لحكومة  
السيد عبد الكريم الكياريتي.  
وتنصب مناقشتنا على البيان  
الوزاري متجنبين الحديث  
عن الفريق الوزاري والحمولة  
الزائدة والثقل النيابي  
والمعايير المعتمدة في  
التشكيل حفاظا منا على  
مشاعر زملائنا الذين نحب  
لهم الخير.

ان مناقشة البيان الوزاري  
لحكومة ما، فرصة لمناقشة  
سياساتها وبرامجها ومدى  
قدرتها على تحقيق اهداف  
الوطن وتمكنها من مواجهة  
المشاكل التي تواجهه  
والتحديات التي تعترض

هكذا من الأصل



مواجهة القضايا والتحديات وانما حافظا على مزيد من الشجاعة والحرص وتضافر الجهود وتوجيه كل الطاقات لمواجهتها ببرامج علمية وقيادات مبدعة مخلصه وهي متوافرة في وطننا حين تتوفر ارادة الوصول اليهم بعيدا عن الاعتبارات السائدة التي ابعدت العاملين المخلصين او احبطتهم وادنت الكثيرين من المحاسيب والمتزلفين. ومع موافقتنا لما تضمنه البيان الوزاري من ابراز لمشاكل البطالة والفقر والغلاء وما يصاحبها من ترهل اداري الا اننا نود ان نؤكد ان هنالك ازمة ثقة خلفتها السياسات قصيرة النظر التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة حتى بات المواطن يشك في نوايا الحكومات وممارساتها والتسبب الشك عنده القاعدة

والثقة هي الاستثناء.

ثانيا: بيان الحكومة الحالية والبيانات السابقة:

رغم ان البيان تضمن بعض الايجابيات في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين الا ان معظم ما تضمنه البيان يعتبر خطايا تقليديا درجت عليه الحكومات المتعاقبة التي اوصلت البلد الى ما وصل اليه بل ان كثيرا من فقرات البيان هي تكرار او اعادة صياغة لما تضمنته البيانات السابقة ونحن لا نقلل من قيمة الحريات العامة فهي في تصورنا الاسلامي فريضة وحق لا يصادها الا ظالم «يقول الاستاذ الامام حسن البنا رحمه الله اذا قيل لكم الام تدعون فقولوا ندعو الى الاسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم والحكومة جزء منه والحريه فريضة من قرائضه».

اننا ندرك ان الحريات العامة تعرضت في بلدنا لنكسة خطيرة منذ مؤتمر مدريد بلغت ذروتها خلال فترة توقيع معاهدة وادي عربة عانى شعبنا خلالها اكثر مما عانى ابان الاحكام العرفية ومن هنا فاننا نقدر ما تضمنه البيان الوزاري من الالتزام بدولة القانون وسيادة القانون وصون الحريات العامة وحقوق الانسان والتعهد بازالة اية شوائب قد تكون لحقت بالنهج الديمقراطي او مست حقوق المواطنين او اصاب حريه الصحافة والعمل النقابي وان كنا لا نرتاح لكلمة «قد تكون» وكنا نأمل ان تكون العبارة اكثر صراحة فتقول: «اية شوائب لحقت» فالحكومة تعلم انها لحقت بل اصاب الممارسة الديمقراطية في عمودها الفقري، ان الصراحة التامة هي بداية

الطريق للإصلاح وكنا نود ان نسمع اذانة صريحة واضحة للممارسات العرفية التي طالت النواب والاحزاب والصحافة وخطباء المساجد والمواطنين وان نسمع منها التزاما بسحب القضايا المرفوعة من قبل الحكومة السابقة ضد عدد من الرموز الحزبية والوطنية ورؤساء تحرير الصحف وكثير من المواطنين وبعض الاحزاب بتهمة اطالة اللسان او بالتهمة التي راقحت للحكومة السابقة بهدف اسكات اي صوت معارض لسياساتها او ارضاء لمزاج بعض المتنفذين فيها. ونظرا لاهمية الحريات العامة عندنا ولحجم التجاوزات التي تعرضت لها فاننا نراقب سلوك الحكومة في هذا المجال ونعتبر ذلك معيارا لتعاملنا معها.

ثالثا: قانون الانتخاب

هكذا من الأفضل

لقد عبر البيان بوضوح عن أهمية عدم تدخل السلطة التنفيذية بالانتخابات النيابية وهو اعتراف تقدره كما نقدر التزامنا باسناد مهمة الاشراف على العملية الانتخابية الى هيئة قضائية وهو التزام ينسجم مع قرار مجلس النواب ولكن البيان اغفل محور العملية الانتخابية انه لم يشر من قريب او من بعيد الى ما عرف بالصوت الواحد ان الصوت الواحد الذي طبق بصورة غير مسبوقة في اي بلد اخر هو المسؤول عن كثير من الشرور التي مآنى منها شعبنا لقد مزق الاسرة والعشيرة والقرية والحزب وقد قوبل بالرفض والادانة الشعبية والنيابية ورغم ذلك فانا لم نسمع حتى هذه اللحظة من الحكومة ما يؤكد طي هذه الصفحة السوداء في

المسيرة الديمقراطية. ان استمرار اعتماد الحكومة مبدأ الصوت الواحد هو دليل قاطع على إصرار الحكومة على تفريغ الديمقراطية من مضمونها وتأكيد على سوء ظنها بالشعب وقدرته على اختيار ممثليه وفق اساس موضوعية وحرصها على تفصيل مجلس نيابي بالصورة التي تروق لها بحيث لا يبتعد كثيرا عن البرلمانات السورية في بعض الاقطار العربية.

رابعا: حق الجنسية

اننا نقدر ما تضمنه البيان من تأكيد ان حق المواطن في الجنسية حق انساني واخلاقي ودستوري ونرحب بوعدها بمعالجة وتصويب جميع المشكلات التي اساءت الى كثير من المواطنين ونأمل ان نسمع من الحكومة اعلانا عبر اجهزة الاعلام يدعمو المواطنين

الى مراجعة جهة مختصة مؤهلة لديها صلاحية اتخاذ القرار في تصويب الاجراءات ووضع مجلس النواب في صورة ما تم انجازه وتحديد فترة زمنية معقولة لانجاز هذه المهمة.

خامسا: الاصلاح ومحاربة الفساد

لقد عانى بلدنا وما يزال من اختلالات كثيرة نتيجة غياب القاعدة الذهبية (يا ابت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين). وحلت محلها اعتبارات فئوية وجهوية وشخصية تركت جراحات في النفس والمجتمع اننا نقدر للحكومة احساسها بهذه الاختلالات واعلانها عن التصدي لها من خلال ما اسمته بمكتب دائم للرقابة الداخلية في وزارة الداخلية ومكتب مراقبة في مديرية الامن العام ووعدها باعتماد

اسس عادلة واضحة في التعيينات والترقية وفي الخدمات. لكننا ندرك ان مجرد الرغبة في الاصلاح لا تكفي اذ لا بد ان يرافق هذه الرغبة ارادة لا تلين امام الضغوط التي تواجه عملية الاصلاح وان يشكل الفريق الذي يقود هذه العملية القدوة في ذلك فهل تملك الحكومة مثل هذه الارادة والاستعداد لتقديم النموذج المتجرد عن المصالح الشخصية والجهوية والفئوية؟ اننا لا نريد ان نستبق الامور ولا نريد ان نحكم على ممارسات سابقة فان باب الاستقامة والاصلاح مفتوح اذا صدقت النوايا وصحت العزمات ان شعبنا يمتلك بصيرة نافذة وعينا نقادة واحساسا عاليا يدرك من خلالها مدى الجدية في الاصلاح ومحاربة الفساد. سادسا: التغيير الشامل:

هكذا من الأهل



كثير الحديث عن التغيير الشامل والثورة البيضاء حتى امتدبره بعضهم عنوانا للحكومة وعنوانا للمرحلة ونود ان نؤكد ان التغيير المطلوب هو التغيير المستند الى ثوابت الامة العربية والاسلامية والتغيير الذي يعزز الايجابيات ويتعقب اوكار الفساد. ويبقى التغيير الشامل شعارا ينتظر الارادة الحقيقية والالية المناسبة لاحدائه لقد شكلت في عهد حكومة سابقة لجنة عليا وفوضت من الصلاحيات الشيء الكثير ولكن المواطن لم يلمس منها اكثر من الاعلان عن قيامها. ان التغيير الشامل لا بد له من جهة مسؤولة يتم اختيارها وفق معايير سليمة ودقيقة من قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ورموز وطنية مشهود لها بالاستقامة تمنح من الصلاحيات

والامكانات ما يمكنها من القيام بواجبها وتمكن من الوصول الى اصحاب المظالم او يمكن اصحاب المظالم من الوصول اليها مع توفير التشريع اللازم الذي يمكنها من النهوض بمسؤوليتها على اعلى درجات الشعور بالمسؤولية والضرب على ايدي المفسدين والعابثين.

سابعاً: اذا ما تجاوزنا القضايا المشار اليها فاننا نجد ان البيان الوزاري لم يأت بجديد فالحديث عن المناير المسجدية واعمار مقامات الصحابة ودعم البحث العلمي والسياسة الاقتصادية - رغم التوسع في الحديث عنها - والعناوين البراقة لها - وقضايا السياحة والاثار والمياه والاتصالات والنقل والتنمية الاجتماعية والصحة والزراعة والثقافة والشباب والتربية والتعليم حديث معاد

التأكيد عليها:

١- الموقف من تطبيق الشريعة الاسلامية: حاولنا جاهدين ان نتعرف على هوية المجتمع الاردني من خلال البيان الوزاري فلم نظفر بطائل ويبدو ان اللجنة التي صاغت البيان نسيت او اغفلت ان الشعب الاردني شعب مسلم وان الدستور الاردني يؤكد هذه الحقيقة في المادة الثانية منه. ان الاسلام حسب قناعتنا الراسخة عقيدة وعبادة وشريعة، وشريعته من عقيدته بل هي الترجمة الحقيقية لهذه العقيدة كما ونعتقد ان شعبنا سيبقى يعاني ويدفع الثمن غاليا الى ان تكتمل حلقات هذا الدين عقيدة وعبادة وشريعة ونظام حياة فتطبيق الشريعة الاسلامية فريضة شرعية وضرورة حياتية ولا يقبل من حكومة (اية حكومة) اقل من

يرد في كل البيانات ومن قبل جميع الحكومات باستثناء بعض التوجهات بشأن وزارتي التعليم العالي والاعلام فيما يتعلق باستقلالية الجامعات وقبول الطلبة والبعثات الدراسية وتصويب اوضاع كليات المجتمع واننا نأمل الا يصار الى اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل حوار وطني مسؤول حول مستقبل التعليم العالي يسهم فيه كل اصحاب الخبرة والكفاية يتم التوصل الى قرار رشيد وان تجرى دراسة مستفيضة وحوار مسؤول مع السلطة التشريعية ومع المعنيين بقضايا الاعلام قبل اتخاذ قرار بشأن وزارة الاعلام.

ثامناً: وبالرغم من الايجابيات التي اشرنا اليها والوعود التي نتمنى تحقيقها فان هنالك قضايا اساسية نود

هكذا من الأهل

الالتزام بتطبيقها. لقد لاحظنا ان هذه الحكومة تراجعت في هذه القضية الاساسية والاولى والتي تحدد علاقتنا بل علاقة شعبنا بالحكومة من التزام حكومة دولة السيد مضر بدران بل حتى عن بيان الحكومة السابقة رغم عدم بروز جدية واضحة في التطبيق من كليهما فقد نص بيان الحكومة السابقة في اكثر من موقع على هذه الحقيقة ونقتبس منه «تنشئة الشباب على اسس وقواعد ثابتة مستندة الى الايمان بالله والانتفاء للامة والوطن ليصبح الشباب قويا في ايمانه وخلقه وشخصيته وداعيا لتراث امته»، نشر الثقافة الاسلامية وتمثل احكام الشريعة الاسلامية السمحاء، باعتبارها المصدر الرئيس للشريعة».

والى في نهاية العمل

الاسلامي تؤكد تأكيداً جازماً على هذه القضية الاولى والاساسية لتكون لغة الحديث والسلوك والممارسة لانها الضمانة الاولى والكبرى للنجاة من سخط الله، وللخروج من المأزق الذي يعيشه شعبنا وامتنا، ولتحقيق الحياة الحرة الكريمة «فمن اتبع هادي فلا يضل ولا يشقى، ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا، ونحشره يوم القيامة اعمى».

ب - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني:

اننا نؤكد باوضح عبارة واصرحها ان فلسطين وطن عربي اسلامي، ولها من القداسة ما للحجاز ولعاصمتها القدس ما لخاصرتي الحجاز مكة المكرمة والمدينة المنورة، وان اليهود المحتلين لها غزاة بخلاء، لا نقرهم على اي جزء

منها، ولا تكسبهم كل المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع بعض الحكومات العربية او كلها اي حق فيها، وسيبقون اعداءنا ما داموا محتلين لارضنا، وسيبقى قول الله عز وجل ابلغ من كل قول، ولا تصمد امامه اية معاهدة او اتفاقية «لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود والذين اشركوا...»، كما نؤكد ان الشعب الفلسطيني المجاهد شقيق توأم للشعب الاردني، بينهما من عمق الروابط ما لا يتوفر لاي شعبين في الوجود، ومن حقه علينا الدعم والمساندة الحقيقيين، وان جهاده جهاد مبرور يباركه الله، ويتهلل له بشرا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويشكل طليعة التحرير القادم ان شاء الله، وان اي محاولة لانتقاصه او التقليل من شأنه او ادانته لا

تنسجم مع عقيدة الامة ومصلحتها، واننا لنسجل اسفنا البالغ وحزننا العميق لتصريح السيد رئيس الوزراء الذي استنكر فيه العمليات الجهادية الاستشهادية التي ينفذها الشباب المؤمن على ارض فلسطين دفاعا عن مقيدتهم ومقدساتهم ووطنهم وامتهم وممارسة لحقهم في مقاومة الاحتلال.

ان جهادهم جهاد مبرور وليس عملا اجراميا اريابيا كما يحلو لبعضهم ان يقول: الارهاب هو الصيلولة دون اصحاب الحقوق والوصول الى حقهم.

معالي الرئيس  
الاخوة الزملاء

ج - المساجد ودور القرآن الكريم:

اننا نؤمن ان للمسجد رسالة عظيمة في صياغة

هكذا من الأهل



الشخصية وبناء المجتمع الصالح ففي رحاب المسجد تربي الجيل الاول الذي شهد له رب العزة بقوله «كنتم خير امة اخرجت للناس» وحين ينهض المسجد برسالته وفقا لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه باحسان يغدو اكبر ضمانا لحماية الفرد والمجتمع والهوية من كل الاخطار التي تتهدده.

ان الخطر الصهيوني المستند الى التوراة المخرقة والتلمود الحاقد والاهداف الصهيونية الشريرة لا يستطيع ان يقف في مواجهته الا جيل مستند الى عقيدته الصافية وثقافته المتميزة وليس مثل المسجد في تحقيق ذلك.

ومما يؤسف له ان مساجدنا ودور القرآن الكريم في بلدنا تعرضت لهجمة شديدة خلال السنوات القليلة الماضية

تمثلت في التضيق على المساجد ودور القرآن والقائمين عليها والمنتسبين اليها واننا لنتطلع الى تصويب الاختلالات التي حصلت وذلك من خلال تفعيل دور المسجد كمؤسسة عبادة ودعوة وتربية ومن خلال تمكين الدعاة الاكفاء من القيام بمهمة الخطابة والوعظ والتدريس والامامة ورفع اي حيف وقع عليهم.

د- اننا نؤكد موقفنا الثابت من رفض سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني لما تحمله من اخطار على شعبنا انسانا وثقافة وارضا ومضالحي، ونؤكد حقنا وحق شعبنا في التصدي لهذه السياسات بكل الوسائل المشروعة، قياما بالواجب الشرعي ودفاعا عن الوطن والامة.

هـ- اننا نختلف مع

الحكومة اختلافا تاما بشأن المسألة العراقية، رغم انها حاولت التعبير عنها بعبارة تبدو غير مثيرة، اننا نؤمن بان اولى الاوليات بشأن العراق انهاء حالة الحصار التي عانى منها الشعب العراقي معاناة مريرة، ونعتقد ان الحكومة تستطيع ان تبذل جهدا افضل في هذا المجال على الصعيدين العربي والدولي، ونعتقد ان استمرار الحديث عن الحرية والديموقراطية والتعددية لا يخدم القضية العراقية في هذه المرحلة، بل يسيء اليها. ان العراق الذي ننشد له الحرية والديموقراطية والتعددية هو العراق الذي حظي بمساندتنا خلال العقود الماضية، وان كثيرا من الاقطار العربية ليست احسن حالا من العراق من حيث الحرية والديموقراطية

والتعددية، فكيف نبرر سكوتنا سابقا وحديثنا الان، وكيف نبرر سكوتنا بل ومساندتنا لبعض الاقطار العربية التي لا تختلف عن العراق بينما يتركز حديثنا على العراق. اننا نرفض ان تدخر حكومتنا جهدا في محاولة رفع الحصار عن العراق، كما نرفض ان يؤذى العراق من قبلنا باية صورة من الصور الاعلامية والسياسية، كما نرفض ان تكون ساحتنا الاردنية

مقرا او منطلقا لمن يسهمون في زيادة او استمرار معاناة العراق، ونحذر من الاخطار الجسيمة التي قد تنجم عن هذا النهج الحكومي على الساحتين الاردنية والعربية.

و- اننا مع كل جهد مخلص لتحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، على ان لا

هكذا من الأهل

يكون ذلك على حساب دولة شقيقة أخرى وعلى أن لا يكون ثمن تحسين العلاقات اعتذاراً عن موقف سليم وقفناه مع مبادئنا وامتتنا.

ز - أننا نرحب بعلاقة إيجابية مع دول العالم على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة على أن لا تكون العلاقة على حساب انتمائنا العربي والإسلامي، ونحذر مما يسمى باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ونعتقد أن شراكتنا ينبغي أن تكون مع محيطنا العربي والإسلامي.

ح - أننا نحذر من استمرار النهج الحكومي في خصخصة المؤسسات الوطنية، ونحذر من تسريبها إلى جهات طامعة في الهيمنة على مقدرات شعبنا سواء من المستغلين

المحليين أو الجهات الأجنبية الطامعة.

تأسعنا: ورغم اتفاقنا أو اختلافنا مع الحكومة في العديد من القضايا المشار إليها فإننا نطلب من الحكومة إجابة واضحة محددة حول القضايا الخمس عشرة التالية:

١ - مدى التزام الحكومة بما التزمت به حكومة دولة السيد مفسر بدران أمام مجلس النواب الحادي عشر من التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ - مدى التزام الحكومة بعدم الترويج لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني عبر وسائل الإعلام الرسمية.

٣ - مدى التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون للانتخاب يضمن معالجة سلبيات القانون المؤقت لعام ١٩٩٢، وفي مقدمتها «الصوت

الواحد».

٤ - مدى التزام الحكومة بعدم التدخل من قبل الأجهزة الأمنية في التعيينات في الوظائف الحكومية والأهلية وعدم التضيق على الجمعيات والأندية.

٥ - مدى جدية الحكومة في إنهاء القضايا المنظورة أمام المحاكم المرفوعة من قبل الحكومة بشأن ما يسمى بإطالة اللسان أو التعبير عن الرأي.

٦ - مدى توجه الحكومة في إعادة النظر في منع بعض خطباء المساجد وفي مقدمتهم النواب من الاستمرار في أداء رسالتهم في الوعظ والإرشاد، وتمكين سائر المؤهلين من الاضطلاع بهذه الرسالة الجليلة وفقاً للقانون.

٧ - مدى التزام الحكومة بعدم المساس بأسعار المواد الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها رغيف الخبز للمواطن والاعلاف للماشية.

٨ - مدى التزام الحكومة بعدم مساس أسعار الطاقة من ماء وكهرباء وغاز ومشتقات النفط.

٩ - مدى التزام الحكومة بتبني برنامج وطني لمواجهة البطالة والفقر.

١٠ - مدى التزام الحكومة بإعادة النظر في التقسيمات الإدارية بما يضمن العدالة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتوزيع الخدمات ومكاسب التنمية.

١١ - مدى التزام الحكومة بالتقدم بمشروع قانون يضمن تشكيلاً مهنيًا للمعلمين يراعي مصالحهم المهنية والاجتماعية.

١٢ - مدى التزام الحكومة بتعهد الحكومات السابقة بالتقدم بمشروع قانون يضمن الموافقة على إقامة

هكذا من الأصل



اتحاد عام لطلبة الاردن.

١٣ - موقف الحكومة من زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين اسوة بالموظفين العاملين مدنيين وعسكريين وكلما طرأت زيادة على رواتب العاملين.

١٤ - مدى استعداد الحكومة لاعتماد اسس موضوعيه للقبول في الجامعات، تضع حداً للاختلالات التي عانى منها مجتمعنا كثيراً، والغاء كل اشكال التـجـاوزات والاستثناءات.

١٥ - مدى التزام الحكومة بخطة وطنية لانقاذ الزراعة والاخذ بيد المزارعين والتخفيف من معاناتهم وتسهيل اجراءات تصدير منتجاتهم ووضع حد لاستيراد المواد المنافسة لمحاصيلهم لصالح بعض المنتجين.

معالي الرئيس...  
الاخوة الزملاء...

نتفق مع الحكومة في كل قضية تنحاز فيها للمبادئ، وتنسجم فيها مع مصلحة الوطن، وتغلب فيها مصلحة الامة. وكل خطوة منها بالاتجاه الصحيح ستقابلها خطوة منا على قاعدة نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه. نصدقها القول ونخلص النصيحة، نعتد بالصواب ونشد على يدها بمقدار ما تتمسك بقيم الامة ومبادئها وبمقدار ما تظهر من شجاعة في الحق وحكمة في السلوك.

ونختلف مع الحكومة، ولكننا لا نختلف مع الوطن، فخير الوطن وحب اهله عبادة، واعلاء شأنه ودفع الشرور عنه قربي نتقرب بها الى الله.

نختلف مع الحكومة ولكننا لا نعاديها، ونختلف معها ولكننا نتعامل معها تعامل الرجال، الحق مطلبنا، والخير

غايثنا، والعدل رائدنا، نعرف لاهل الفضل فضلهم، نبني ولا نهدم، نعظم الايجابيات ونتصدي للسلبيات بقوة لا ينقصها الادب وبشجاعة لا تنفك عنها الحكمة.

والله نسأل ان يرينا الحق حقاً، ويرزقنا اتباعه، وان يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وان يحفظ بلدنا وامتنا من كيد الكائدين وظلم الظالمين، والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل هاني حجازين وامتحدث الذي يليه فرح الرضي.

الدكتور هاني حجازين :  
سيدتي معالي الرئيس  
اريد ان ارفع الى مقامكم والاخوة الكرام امر التعازي

بالاخ العزيز علينا تقمده الله برحمة ولكم الصبر والعزاء وطول البقاء.

معالي رئيس المجلس :  
شكر اذكتور والعزاء مشترك لنا جميعاً، تفضل.

الدكتور هاني حجازين :  
معالي الرئيس  
الاخوة اعضاء المجلس الكريم...

ابدأ كلمتي هذه بالتبريك لدولة الرئيس وزملائه الافاضل بثقة سيدنا جلالة الملك المعظم وادعو الله ان يكون بعونهم لتحمّل المسؤولية الكبيرة والسير لما فيه خير البلاد.

معالي الرئيس  
الزملاء الافاضل...

ان هذه الحكومة ستضطلع بعبء مرحلة قادمة مثقلة بالمسؤولية والتحديات الكبيرة التي يتطلبها مفهوم الثورة البيضاء الذي اطلقه

هكذا من الأهل

جلالة الملك الحسين المعظم في كتاب التكليف السامي عنوانا للمرحلة القادمة وعلى مختلف الاصعدة.

.... فمن خلال قراءة البيان الوزاري نلمس فيه القدرة على رصد الواقع من مختلف النواحي حيث حدد الاهداف بوضوح للمرحلة القادمة بما تحمله من تحد كبير يتطلب جهدا هائلا للانتقال الى واقع اكثر معافاة واستقرارا. وهذا التصدي يستدعي من دولة الرئيس المراقبة والمتابعة الحثيثة والمستمرة لاداء الفريق الوزاري لكي يكون بعيدا عن الترهل والتراجع.

كما نطالبه بالالتزام بالمحاسبة والتقييم لانجازات الفريق الوزاري في مختلف المواقع حتى لا تبقى الامنيات والطموحات الواردة في البيان الوزاري مجرد

اليأس والاحباط في نفوس المواطنين الذين يعلقون آمالا كبيرة على هذه الحكومة وما يرتبط بها من مفهوم التغيير الشامل.

ان الامل معقود على التوجه الحكومي الجديد في ان يتعافى الاقتصاد تمهيدا للوصول به الى استقلاليتته دون الاعتماد على المنح والمساعدات ليكون اكثر عطاء وانتاجا من خلال توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية ورفع طاقة الفعاليات الاقتصادية والمالية مع التاكيد على اهمية المرونة في الاجراءات المساعدة على المزيد من الاستثمار المالي والاقتصادي.

لقد اكد البيان الوزاري عزم الحكومة على صون الحريات العامة واحترام حقوق الانسان والتقدم بقانون الانتخاب

فقط.

اننا ونحن نلمس من خلال البيان الوزاري ان صفحة جديدة ستبدأ فاننا نشد على يدي الرئيس داعمين لنهجه الجيد، الحريص على رفعة الوطن وكرامة شعبه.

أدام الله جلالة الملك الحسين المعظم ومتعه بموفور الصحة والعافية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله،  
المتحدث الدكتور فرح الربضي والمتحدث الذي يليه  
الزميل علي الشطي.

الدكتور فرح الربضي :  
باسم الله ابدأ كلمتي،  
فليتقدس اسمه ولتكن مشيئته، كما في السماء كذلك على الارض، خبزنا كفاف يومنا اعطنا يا رب واغفر لنا خطايانا كما تغفر نحن لمن

ومحاربة كافة اشكال الفساد الاداري والمالي والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وهنا لا بد من القول انه لن يكون هناك ما يميز هذه الحكومة عن سابقتها الا بمقدار ما تنجزه من هذه الوعود التي وردت في بيانها الوزاري... وفي الوقت الذي لن نستعجل فيه المطالبة من هذه الحكومة ما هو فوق طاقتها فاننا لن نتسامح امام اي تقاعس في اداؤها وعلى جميع المستويات.

اننا ونحن ندعو لهذه الحكومة بالتوفيق في حمل العبء الكبير فانه في الوقت نفسه لا بد من التاكيد على اهمية المساندة والدعم في تحمل هذا العبء ليساهم الجميع في احداث التغيير الشامل في جميع مناحي الحياة في الدولة ومؤسساتها حتى لا يبقى التغيير سطحيا

هكذا من الأصيل



لنا عليه. ولا تدخلنا في التجارب.

سيدي الرئيس:

أود، بداية، أن أؤكد بما لا يحتمل ذرة شك أنني من المؤمنين بنظام المملكة الأردنية الهاشمية وبأن الهاشميين كانوا على مر الزمن أهل شهادة ومحبة وتسامح ونخوة وأن هذا النظام هو الذي حفظ لبلدنا وحدته وتآلف شرائحه وصان أمنه واستقراره وإقاده إلى ميادين التفسير والتطور والتقدم.

وانطلاقاً من هذا الإيمان ودعماً لهذا النظام فإنني أجهر بأعلى صوتي قائلاً: من كان يهيمه هذا النظام ومن يحب جلالة قائده وجب ألا يقدم لجلالته ولحكومته إلا المعلومات الصحيحة والوقائع والأرقام السليمة. فقائد هذا البلد هو الطبيب

الذي يداوي علة كل مشتك من ابنائه. ولكي يأتي تشخيص الطبيب صحيحاً فيتبعه علاج صحيح وجب ألا تقدم له إلا المعلومات الصحيحة والوقائع الصادقة. ومن هنا فإنني سأحدث اليكم حديثاً ينبض بالمحبة ويقوم على الصراحة وذكر الحقيقة، هدفه الأول والآخر خدمة هذا الوطن وقائده المعظم.

وفي هذا المقام تحضرني حادثة تمت في دار رئاسة الوزراء قبل حوالي أربعة أعوام. كنت أجالس المستشار القانوني في دار الرئاسة فدخل معالي الباشا، وتحدث الباشا كثيراً حتى خيل إلي أنه يجلس على كرسي الاعتراف لينوح بما في نفسه ويريح ضميره. ومن جملة ما ذكره أنه عمل مسديراً للمخابرات ووزيراً للداخلية وسفيراً للمملكة الأردنية

الهاشمية فلم يفلح في فهم الشعب ومعرفة الحقيقة، ولم يفهم الشعب ويعرف الحقيقة إلا عندما أصبح عضواً في مجلس الأعيان، عندها فقط عرف أن من كان يطاردهم ويخرجهم من وظائفهم ويؤذيهم بهم في غياهب السجون هم الأبناء على هذا الوطن وأن من كانوا ينعمون بالنفوذ والسلطة هم أعداء البلد الألداء. وضرب مثلاً على ذلك أن واحداً ممن عمل وزيراً لأكثر من مرة وعيناً لأكثر من مرة قد ارتكب عدة جرائم مالية وساعده بها أنسبائه وأقاربه ونفسه.

أردت من رواية هذه الحادثة أن أبين بأن وضعنا مؤلم ومأساوي إذا كان هذا هو واقعنا.

فإذا كان مدير المخابرات ووزير الداخلية عاجزاً عن معرفة الحقيقة وفهم الشعب فكيف يمكن أن يكون هذا عوناً

صادقاً لسيد البلاد في وضع المعلومات والحقائق بين يدي جلالته ليتخذ القرار المناسب ويشخص المرض ويصف العلاج؟

وفي ظل المعلومات الخاطئة وفي ظل أساليب الفساد التي كان يمارسها المسؤولون للمحافظة على مكتسباتهم كان الشعب يجلد بسيطا موجعة مؤلمة فدفعته هذه الممارسات إلى الوقوف في عداوة مع النظام. وساعد في ذلك ما كان يتعرض له النظام من التيارات الوافدة من خارج حدود الوطن. كان هم النظام الأول تثبيت دعائمه لينطلق بعد ذلك إلى البناء والتعمير والتغيير والتطوير. ونتيجة للمعلومات الخاطئة التي كانت تقدم للنظام والتي كثيراً ما رافقها المبالغة والتهويل اتخذ النظام موقف الدفاع عن النفس وعمر العداوة نفوس الكثيرين ممن ذاقوا

هكذا من الأهل

مرارة اساليب الحكام القمعية. وبذلك سادت الاردن علاقة غير طبيعية بين الحاكم والمحكوم، الى ان شاءت ارادة الله ان تنقذ هذه العلاقة من الشوائب التي لحقت بها وان تحيل هذا العداء الى محبة متبادلة بدأنا ننعم بها منذ سنوات. ولكي لا ننكر على الناس حقوقهم فانني اعترف بان تطورا هاما قد اصاب اجهزة المخابرات وانجازاتها واساليبها في السنوات الاخيرة. فقد خطت هذه الاجهزة خطوات حضارية وموضوعية مشهودة. فلم تعد اساليب «مخبر صنادق» معتمدة لدى هذه الدوائر... واصبح التحقيق يتم باساليب تحفظ للانسان كرامته وتحافظ على ذاتيته. وقد تزامن هذا التطور مع تجاوز النظام لممارسات العقود الماضية بالامها واحزاتها وسلبياتها وتيسر له ان يحتوي حتى من كان أشد

الناس خصومة له. وفي مناقشتنا للبيان الوزاري فانني ساحاول ان يكون حوارا نافعا زاده الاخوة والمحبة والحرص على الاردن كرامة وسيادة ووطنا وشعبا ونظاما؛ معتمدين على المعلومة الصادقة والرقم الصحيح.

اولا: تركيبة الحكومة: لا نكره احدا من اعضاء هذه الوزارة الجديدة، لا بل نحب معظمهم - ان لم نقل كلهم. وكان الله في عونهم جميعا وهم يتحملون مسؤولياتهم في هذه الاوضاع الصعبة. واذا ما تأملنا تركيبة هذه الوزارة فان اول ما يلفت نظرنا هو انها لا تختلف عن سابقتها، لان كل الحكومات طينة من مطينة واحدة. وباختصار، نستطيع وصفها بانها حكومة «سوف»... سوف تعمل.. سوف تحايل.. وسوف كذا.. كلها حكومات سوف.. ونرجو لسوف الجديدة ان تتحقق

على ارض الواقع. **ثانيا: السياسة الخارجية:-**

ندعي في هذا البلد ان الاردن هو بلد «الوفاء والاتفاق»، وكما سيكون الاردن عاليا في اعين العرب لو انه استطاع ان يفعل هذا الشعار ويعمل على تكريسه في عالم الواقع والحقيقة. ان مصلحتنا تقضي بان تكون علاقتنا حسنة مع كل جيراننا بمن فيهم من كان حتى الامس القريب عدونا اللدود. ولكننا مع الاسف نجد ان سياستنا الخارجية في هذه الايام قد ابتعدت كثيرا عن ثوابت بلدنا. فنحن نكسب في الجنوب ونخسر في الشرق والشمال. وهذا امر مرفوض من كل مواطنينا.

... الكسب يجب ان يكون في الجهات الاربع حتى ننسجم مع اعمائنا باننا بلد الوفاق والاتفاق. وأمني بذلك اقامة علاقات قائمة على التفاهم

والمنحبة والاحترام المتبادل بين الاردن وأشقائه العرب اجمعين.

لقد استمعنا واستمع معنا الشعب كله في الايام الاخيرة للتصريحات التي صدرت عن هذه الحكومة فيما يخص العراق الشقيق. اللغة العربية واسعة وجميلة وقادرة على ايصال الرسالة لاصحابها دونما تجريح. واذا كنا فعلا حريصين على رفع المعاناة عن شعبنا في العراق فلتكن مطالبتنا في رفع الحصار لا في رفع المعاناة بذلك لا تحمل في ثناياها تدخلا في شؤون العراق... الشعب... كل الشعب غاضب على هذا التدخل السافر في شؤون الآخرين.. والشعب يحذر بان دورنا سيأتي لا محالة لتصلى جلوبنا بفعل ما نقترفه اليوم بحق غيرنا.

كان العراق على مر الزمن عونا لامته العربية... كل ما في «قدره» كان للاردن في ايامه

هكذا من الأهل



الصعبة. ونفطه كان ولا زال يتدفق الى الاردن، نصفه عون للاردن، مجاني، يدعم الخزينة الاردنية ولا يتقاضى العراق ثمنا له قرشا واحدا. ونصفه الاخر تسديد لاستحقاقات الاردنيين من تجار وصناع وباسعار منخفضة ولكننا الزمنا انفسنا بالكلمة الصادقة، نقول ان الاردن بدلا من ان يعمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي، نراه يعمل على تجويعه والتآمر على قوته وغذائه، (ثلاثون) الف رأس من الاغنام تم تهريبها من العراق قبل ايام، هربت من العراق الى الاردن، ودفع المهربون (ثلاثة) دنانير لكل رأس خريبة للاردن، ايضا اشد من هذا الظلم الذي خلخله باخواننا العراقيين، وهذا الظلم مزدوج للعراقيين والاردنيين اصحاب المواشي على حد سواء، فهذه الاغنام المنهوبة تسمن في الاردن بالعلف المدعوم والمخصص

لمواشي الاردنيين ويضطر الاردن لشراء العلف من السوق السوداء باسعار مضاعفة، ثم يعاد تهريب هذه الاغنام الى دول الجنوب. في هذه اللحظات يحضرني حديث شريف للرسوم العربي الكريم «ما من وال الا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهاء عن المنكر وبطانة لا تحببه ولا تنهاء». ولانني احب هذه الحكومة ولانني احب رئيسها واريد لها كل النجاح فانني اطلبه باسم الشعب الذي نمثله تحت هذه القبة بان تعمل هذه الحكومة على اخراج المعارضة العراقية من الاردن او ان تلتزم الصمت اذا اختارت البقاء، فبقائها هنا سيجلب لنا الدمار لا محالة كما سبق لرئيسها احمد الجليبي ودمر اقتصادنا. ان «أفلى ما نملك» يقف ضد السياسة المعلننة تجاه العراق.. والاقلبية الصامتة من شعبنا لا بل كل الشعب قنبلة

موقوتة فيما يخص التدخل في شؤون العراق فأنزعوا فتيلها قبل ان تنفجر. هنالك استحقاقات على مستويات ثلاثة لا بد من التذكير بها:

أ - على مستوى المحافظة: اتخذ مؤتمر التطوير الذي عقد في كلية مجتمع مجلون برئاسة سمو الامير الحسن المعظم عدة توصيات فيما يخص محافظة مجلون التي أشرف بتمثيلها. والمطلوب من حكومة (الثورة البيضاء) وبعد الحصول على ثقة هذا المجلس وهي حاصلة عليه باذن الله ان تفعل هذه التوصيات. وفي هذا المجال اجدد الدعوة للحكومة الموقرة لاستضافتها في مجلون والالتقاء مع الفعاليات هناك لبحث هذه الاستحقاقات على ارض الواقع، وارجو للحكومة ان تلبية طلبي هذا.

ب - على مستوى الشريعة التي اشرف بتمثيلها:

انطلاقا من الحق الدستوري الذي ينص على ان الاردنيين متساوون في الحقوق والواجبات، وتمشيا مع الانطلاقة الجديدة التي يقودها الهاشميون على مستوى الاردن والعالم كله فيما يخص الحوار الديني والتفاهم بين اتباع الديانات المختلفة، ووفاء للشريحة التي اشرف بتمثيلها تحت هذه القبة فانني اؤكد على مطالباتي السابقة بان من حق الاردني المسيحي ان يتعلم دينه في المدارس الرسمية في الصفوف التي تشهد كثافة مناسبة من الطلبة المسيحيين. ومن حقنا ايضا ان تعطل الدوائر الرسمية اول ايام عيد الميلاد واول ايام عيد الفصح. ونحن في مطالبتنا هذه لا نصدر عن اي لون من ألوان التعصب ولا نفرد خارج السرب الاردني العربي لان المحبة والتسامح هما دستور حياتنا، هكذا علمنا سيدنا

هكذا من الأهل

المسيح فهو يخاطبنا: «أحبوا أعداءكم... باركوا لاعنيكم... أحسنوا إلى مبغضكم... وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم». فمن يتخذ من هذه الوصايا دستور حياة له لا يعرف قلبه الحقد والاساءة لأحد. فنحن في مطالبتنا هذه يعني التمتع بحقنا ضمن دائرة حقوق الأردنيين جميعا.

وفي هذه المجال أود أن أورد الملاحظات التالية:-

أولا: يشكل اردننا الفسالي اثتلافا جميلا من عشائر وقوميات واديان يمضي بتعددية متناسقة نحو المستقبل المشرق. فلماذا لا ندرك أن ألوان قوس قزح كانت ستصبح قبيحة لو طلع اللون الأحمر على الأزرق أو الأخضر على البنفسجي مثلا؟

العدالة تقضي بأن يكون لكل لون حجمه ومكانه. وتقضي العدالة أن يؤخذ برأي الأكثرية ولكن ذلك لا يعني جرم الأقلية من حقوقها.

ثانيا: أن القول بأن الحكومة تسمح للموظفين والطلبة المسيحيين بالتعطيل في الأعياد المسيحية هو قول يدمي المشاعر. إذ ليس هنالك اسمى من أن يشترك المسلمون الأردنيون اخوتهم المسيحيين في اعيادهم. فإن يحتفل المسيحيون باعيادهم في عزلة عن اخوانهم المسلمين انما هي ممارسات تتناقى وطبيعة المحبة التي تجمع بين شرائع وطننا الحبيب.

ثالثا: تعطل الحكومة اعمالها في اعياد كعيد العمال وعيد الشجرة وعندما تتساقط الثلوج والأمطار، وهذه اعياد لا ترقى إلى عيد ميلاد رسول المحبة.

رابعا: ايمانا بهذا المطلب الحق تقدم اثنان واربعون نائبا مشكوريين من داخل هذا المجلس الكريم بطلب للمجاءات المختصة لتلبية هذا المطلب. وفي هذا مؤثر ديمقراطي

لعدالة هذا المطلب.

خامسا: سبق للأردن أن عطل في هذه الأعياد وكان المنهاج يتضمن بحثا اسمه «التربية الدينية» وكان الهدف من هذه التسمية أن تتعلم كل شريحة دينها. وهكذا كان حالنا قبل أن يتسلم مقدرات وزارة التربية والتعليم وزير عمل على تغيير اسم «التربية الدينية» واستبدله باسم «التربية الإسلامية». وبذلك قطع الطريق على غير المسلم وحرمه من أن يتلقى تعليما دينيا يبعده عن المفساد والشور وتناول المخدرات.

سادسا: دول عربية اسلامية مجاورة للأردن تدرس الدين المسيحي في مدارسها الرسمية مثل (مصر وسوريا والعراق) والأجدر بالأردن الذي هو بلد الحوار الديني بين الديانات السماوية أن يكون قدوة في هذا المجال. ثم أن الدين المسيحي يدرس للطلبة المسلمين في جامعة آل

البيت فلماذا يحرم - والحالة هذه - أن يتلقى الطلبة المسيحيون تهذيبا دينيا يبعدهم عن المفساد!!

سابعا: المدارس الخاصة الاردنية والمنبثقة عن جمعيات خيرية مسيحية تدرس الدين الاسلامي للطلبة المسلمين فيها. فلماذا لا تكون الصورة كاملة ومنسجمة مع وحدتنا الوطنية فيتعلم المسيحيون دينهم في مدارس الحكومة!!

ثامنا: وأما مبدأ التفريب فنحن نرفضه رفضا قاطعا. واقتصد بالتفريب هنا أن البعض يرى أنه «لا يجوز تدريس الدين المسيحي في الأردن طالما لا تدرس أميركا أو بريطانيا مثالا الدين الاسلامي». هذا قول يغرب المسيحي الأردني.. نحن هنا مواطنون عرب.. وفي اعماق تاريخ هذا البلد تمتد جذورنا.. عربا كنا وسنبقى عربا. بقي العرب المسلمون

هكذا من الأهل



والمسيحيون في هذه البلاد على مر التاريخ يتقاسمون لقمة العيش.. افراحهم مشتركة. واحزانهم مشتركة. وقيمهم واحدة وعاداتهم واحدة وحضارتهم واحدة.. ومن غير المنطق والمعقول ان تبقى عبارات التفريب هذه مندرجة على السنتنا.

تاسعاً: كانت الحجّة في السابق وراء عدم تدريس الدين المسيحي ان المسيحية في الاردن على مذاهب وشيع متعددة؛ وان هذه المذاهب لا تتفق على منهاج موحد، والى ان تتفق على منهاج واحد لمبحث التربية الدينية سيوضع هذا المنهاج موضع التنفيذ. ولقد استقرت هذه الشرائع على منهاج موحد وهو نفس المنهاج الذي يدرس في سوريا الشقيقة، والمطلوب من وزارة التربية ان تبر بوعودها. خاصة وان جميع المدارس الخاصة الاردنية تدرس هذا المنهاج

لمبا يزيد عن (١٨) سنة باشراف الوزارة ومراقبتها. عاشراً: في الدول العربية الاسلامية التي تدرس الدين المسيحي وتعطل في عيدي الميلاد والفصح لم تسجل سلبية واحدة نتيجة هذه الممارسات. وحتى في الاردن نفسه هنالك مدارس خاصة اسلامية تدرس الدين المسيحي للطلبة المسيحيين الى جانب تدريس الاسلام. ولم تسجل سلبية واحدة في هذا المجال. وهذه المدارس تطبق الدستور الاردني نصاً وروحاً لان الاردنيين سواسية ولا يوجد فيه ما يحرم ذلك.

على مستوى الوطن: لقد سبقني الزملاء الى الحديث عن هذه الاستحقاقات. ولهذا سأثو اليها باختصار شديد.

اولاً: التامين الصحي الشامل لكل المواطنين واجب الحكومة الاول وخاصة للطبقات الفقيرة التي لا تجد

قوت يومها.

ثانياً: اعفاء المزارعين من فوائد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي. فوضع المزارعين لا زال متدهوراً.

ثالثاً: وضع كادر جديد لرواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين منهم بما يتناسب وارتفاع تكاليف المعيشة.

رابعاً: تعديل نظام التقاعد بما يسمح بالتقاعد المبكر للراغبين به وخاصة المرأة.

خامساً: وضع اسس عادلة للتعيينات في وظائف الدولة تحظى بموافقة مجلس النواب.

سادساً: تخفيفاً لمعاناة الناس في تنقلاتهم اقترح على الحكومة ان تسمح بشراء سيارات لهم وخاصة للموظفين، على ان تقسط قيمة جمرتها على اقساط مريحة، وعلى ان يتدبر هؤلاء امر تأمين ثمن هذه السيارات من العملات الصعبة بانفسهم

لكي لا يؤثر ذلك على احتياطي البلد من هذه العملات وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، المتحدث الاستاذ علي الشطي والمتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين.

السيد علي الشطي : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والضلالة والسلام على النبي العربي الامين. قال تعالى:

"يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً". صدق الله العظيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بادئ ذي بدء اجد ان من واجبي ان انسب الفضل الى صاحب الفضل وان ارفع

هكذا من الأهل

الشكر للاعتاب السامية الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على مكرمه لهذا المجلس الكريم باختيار احد اعضاءه ليكون رئيسا لوزراءه، ان هذا الاختيار ان دل على شيء فانما يدل على ثقة القائد حفظة الله الكبيرة بهذا المجلس رغم عدد الذين راهنوا على هيبته ومكانته ودوره الوطني الكبير في التصدي للقضايا الوطن الداخلية منها والخارجية، ووقوفه دائما الى جانب ابنا امته العربية والاسلامية في شتى المواقف والقضايا التي يتعرضون اليها.

ولكن مع احترامي وتقديري لدولة رئيس الوزراء فان لي بعض التحفظات على تشكيلة الحكومة، لكن تقديري للمصلحة العامة واحتراما لمشاعر الزملاء رئيس واعضاء هذه الحكومة، فانني لن اتحدث عن تشكيلة الحكومة، مع انه لدي الكثير

الكثير لاتحدث عنه في موضوع التشكيل وهو الاساس لان حكومة لم تكن موفقة ومتجانسة في تشكيلها، فان ذلك حتما سوف ينعكس على ادائها مهما كان برنامجها قويا والتزامها اكيد. لان البرنامج القوي والطموح الكبير بحاجة الى اشخاص قادرين على تحقيقه، ولكنني سأنطلق للتحديث عن القضايا العامة التي يعاني منها المواطنون في مختلف مناطق المملكة عامة وفي مناطق الاغوار خاصة ومنها :-

١. قضايا الجوع والفقر والبطالة.

٢. قضايا ارتفاع الاسعار.

٣. قضايا الخدمات العامة.

٤. والقضية الزراعية.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي معالجة بعض

جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد في اواخر الثمانينات، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر الدينار كما ساهم توقيع الاردن لمعاهدة السلام من اعفاء الاردن من بعض ديونه والتي كنا نأمل ان يتم اعفاءه من اغلبيتها او منها جميعا، ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات وتطورها وازادته مكتسبات اخرى على طريق معالجة جوانب الازمة الاقتصادية التي ما زالت بعض اثارها ماثلة امامنا الا ان سياسات التصحيح التي اعتمدت اغفلت الاعراض والاثار السلبية التي رافقتها والناجمة عنها والتي جعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جبابة وضرائب، ولقد اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة، ولقد تفجرت خلال السنوات الاخيرة مشكلات الفقر والبطالة

وتأكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع، مما يستدعي اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة، كما يجب ان يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستندا الى رؤية وطنية اردنية والى تبصر تام بالابعد والاثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة حتى لا تؤدي بنا من حيث لا نريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية.

وهنا ارجو ان اكون صريحا وواضحا في تحديد موقعي من الحكومة ومن برنامجها الوزاري في ضوء استحقاقات المرحلة التي يعيشها بلدنا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام. هذا الموقف المنزه عن الميل والغرض والمترفع عن الحسابات الشخصية سواء بالنسبة لدولة رئيس الوزراء

هكذا من الأصيل



من الاهتمام بالادارات والكفاءات التي سيوكل اليها امر التخطيط للحل، وللمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول والتصورات، وان يكون على قمة الهرم وفي وسطه وأطرافه من الكفاءات ما يجعل عملنا ذا صبغة شمولية وذا حلول مستقبلية طويلة الامد، اعتمادا على العمل والخبرة والمؤسسية.

#### البطالة:

ان حجم البطالة الذي يزداد يوما بعد يوم، وينضم مع نهاية كل فصل دراسي افواج جديدة تزيد في ارقام العاطلين من العمل وتجعلنا جميعا نوابا وحكومة وقطاع خاص غير قادرين على حلها ولو جزئيا، وانها اكبر من قدرات الاقتصاد الوطني الاستيعابية والاحلالية، وان حجم البطالة هذا يزداد مع زيادة جيوب الفقر الذي اصبحت تثن من ألمه فئات واسعة من ابناء الوطن، ان المسؤولية من هذا

الوضع لا تقع على جهة بعينها انها مسؤولية الجميع في هذا البلد وهي الهم الاكبر والخطر الذي يهدد اهم مقوماتنا المتمثلة في الامن والاستقرار والامان والتي هي جزء من شرعية الديمقراطية والحرية التي نعيشها.

ان حل هذه المشكلة من خلال تفعيل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية لن تقدم ولن تؤخر في حل هذه المشكلة الكبيرة فالحلول تكمن في الصناعة وحجم الاستثمار فيها والزراعة وتطويرها، وايجاد الحلول لمشاكلها المتعددة حتى يتمكن المزارعون من الحصول على دخول معقولة نتاج عملهم فيها وكذلك في التعليم وتوجيهه الوجهة الصحيحة.

لان البطالة تبدأ من فلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية ومن ثقافتنا وقيمنا ونظرتنا الى العمل.

هكذا من الأجل

معالي الرئيس، الزملاء الكرام.

بالنسبة للبيان الوزاري للحكومة

لقد استمعنا وقرأنا بأمعان وتدبر البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي والذي جاء بصفحاته السبعين والتي يحتاج القارئ لها قراءة عادية الى فترة ليست بالقليلة، ولكن رغبتنا بان يكون ردنا على الحكومة موضوعيا وأخذا بعين الاعتبار والاهتمام برنامجهما الوزاري الذي يمثل الخطوط العريضة وغير العريضة لعمل الحكومة في الفترة القادمة، كما يمثل الاهداف العامة والخاصة التي تسعى الى تحقيقها.

فاقول للحقيقة والامانة ان هذا البرنامج لم يدع شاردة ولا واردة الا وأتى عليها بكل التفاصيل، ولو اني اعلم ان هذه الحكومة ستعمل على تنفيذ ٥٠٪ مما ورد في هذا

البرنامج لاعطيتها ثقة مطلقة ولطالبت باطلاق يد الحكومة في كل شيء دونما حسيب او رقيب المهم ان تحقق الاهداف الطموحة الواردة في هذا البرنامج الامنية، لكن اذا كان كل ما ورد في هذا البرنامج من نواب الامنيات والنوايا الحسنة وحدها فانها لا تكفي ولا يمكن لنا تقييم الحكومة وان نكون معها او عليها لمجرد انها عرضت علينا امنياتها ونواياها الحسنة، لانه لا بد ان يكون مع الدعاء شيء من القطران، والقطران هذا الوسائل والاساليب والبرامج العملية الواضحة والاهداف الواضحة المحددة القابلة للقياس والتحقيق.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

لقد وصلت احوال المواطنين اسوأ من ان توصف، وان اوضاعهم وظروفهم لم تعد تحتل المسكنات التي تقدم لهم بين

الفينة والآخرى، حتى ان هذه المسكنات نفسها فسدت وانتهت صلاحيتها للاستعمال، فجولة قصيرة لاي مسؤول على اي من قرانا واريافنا وحتى بعض الاحياء في مدتنا العزيزة سيرى الحقيقة التي يعرفها اصلا بام عينيه، فقر وجوع وبطالة، طرق ملأى بالشباب العاطلين عن العمل، لا يوجد دائرة حكومية الا والمراجعين واقفين امامها بالطوابير الكل منهم يبحث عن اي فرصة عمل، ومسؤولينا ووزرائنا الاجلاء الكل منهم يتفنن في خدمة حاشيته ومحاسبيه واهله واصدقائه وبقية ابناء الوطن الذين هم في أمس الحاجة لهذه التعيينات يحرمون منها.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

واذا ما فتحنا صفحة الاغوار، هذه الصفحة التي اصبحت سوداء قاتمة يعد ان كانت خضراء مشرقة

بخيراتها، ناصعة البياض بصفاءها ونقاءها، كل هذا بفعل السياسات الحكومية الفاشلة للحكومات المتعاقبة سواء اكان في مجال السياسات الزراعية، او في خطط التنمية غير المتوازنة التي طبقتها الحكومات في مناطق الاغوار، ان هنالك قاعدة تقول (لا اعرف مدى دقتها) تقول بان الامور تقاس بنتائجها، وان الانسان هو هدف التنمية، هذا الانسان الذي تقول عنه سجلات الحكومة ان اعلى معدلات الفقر بين المواطنين هي في مناطق الاغوار، وهل تعلمون ايها الاخوة ان مواطنين اردنيين اخوة لنا يسكنون تحت اكياس من البلاستيك المثبته بالعيدان والاسلاك وانهم مواطنون اردنيون يحملون الجنسية الاردنية.

معالي الرئيس، الزملاء النواب المحترمين  
لقد تضمن خطاب التكليف

هكذا من الأفضل



توجيهات بالغة الأهمية بخصوص القطاع الزراعي وقد وضع جلالة القائد يده على الجرح عندما تحدث عن أحوال المزارعين وما وصلوا اليه من وضع صعب ومأساوي، وجاء البيان الوزاري للحكومة ليتحدث عن بعض الطموحات والاماني التي يسعى الى تحقيقها بخصوص اصلاح هذا القطاع المصيري والهام، وما زلت اتمنى على الحكومة ان لا تفرق كثيرا في الطموحات والاماني وان تضع لنفسها برنامجا واضحا ومحددا تبدأ فيه بالتدرج نحو اصلاح ما يمكن اصلاحه كحل سريع لبعض المشاكل الانية التي يعاني منها المزارعون ومن ثم تضع استراتيجيات واضحة المعالم يمكن السير عليها في طريق ايجاد حل لمشاكل هذا القطاع التي يتصاعد منها الجميع من على شتى المنابر لكن النتيجة دائما هي التودي المستقر.

وان ما يتحدث عن البيان الوزاري من اقرار للسياسة الزراعية، ومن كلام عام عن ايلاء عناية كبيرة لاصلاح المزارعين وبرنامج لاصلاح الزراعي، فما هي الاشعارات رفعت وما زالت ترفع من لدن كل المسؤولين عن مشاكل القطاع الزراعي والذين اوصلوه الى هذا الحال المتردي.

ان ما يحتاجه المزارعون يا دولة رئيس الوزراء الان هو ان تقوم الحكومة بارسال معونات عاجلة الى المواطنين في الاغوار حتى توفر للعديد من العائلات لقمة الخبز التي لم تعد قادرة للحصول عليها، وبعد ذلك فان المزارعين جاهزون للاستماع لكل الاقتراحات والحلول التي تعرضها الحكومة.

وانني اتمنى ان اسمع من دولة الرئيس التزاما وانحما بايجاد مبالغيات سريعة لقضايا الفقر والجوع وقضايا

المزارعين في الاغوار. معالي الرئيس، الزملاء الكرام،

ان الامانة التي نعمل، تقتضي منا دائما ان نشير الى الايجابيات بقصد التعزيز، والتطوير كما نشير الى السلبيات بقصد التعاون من اجل التخلص منها لكي تستقيم المسيرة الوطنية الغالية التي نحرص جميعا على نجاحها.

وهنا لا بد ان اشير الى بعض التوجيهات الايجابية التي عبرت عنها هذه الحكومة من خلال تصريحات مسؤوليها ومن خلال بيانها الوزاري واذكر منها:

١. تعهد الحكومة بازالة اية شوائب لحقت بالنهج الديمقراطي او مست بحقوق المواطنين المقدسة او اصابته حرية الصحافة او العمل النقابي ضمن الشرعية الدستورية والقانونية.

٢. التعهد بتقديم قانون

انتخاب ديمقراطي ونزيه وكذلك اسناد امر الاشراف عليه الى هيئة قضائية.

٣. توجيهات وزارة الداخلية المشكورة بخصوص مواضيع الجنسية ومنح خطوط الحافلات ومكاتب التكمسي وكذلك انشاء المكتب الدائم للرقابة الداخلية على اجهزة الوزارة المختلفة وكذلك قيام وزير الداخلية بمتابعة الاجراءات التي ينفذها جهاز الامن العام الذي حصل فيه العديد من التجاوزات في حقوق المواطنين وحررياتهم.

٤. التزام الحكومة بعدم تقديم اية تشريعات تحد من الحريات المكتسبة في مجال الصحافة والاعلام.

٥. التوجيهات الحكومية نحو الترويج للاستثمار واستقطاب المستثمرين.

٦. التزام الحكومة بانها ستكون مع اعلى مستوى من العدالة في التعميمات في الوظيفة العامة، والعمل على

هكذا من الأهل

اجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الإداري.

راجين ان تترجم التعهدات الى افعال واجراءات تتم على ارض الواقع وان تكون الالتزامات جدية، وان تقدم الحكومة للمجلس الكريم تقارير دورية عن ما تم تنفيذه وانجازه من التزاماتها وتعهداتها الواردة في برنامجها المقدم لهذا المجلس وانني في ختام كلمتي اتقدم من جلالة الملك الحسين المعظم قائد الوطن وباني نهضته والامين على مسيرته بالتحية والتقدير والاجلال، وادعو الله ان يساعدنا جميعا لنكون مونا لجلالته في سعيه المخلص لتحقيق الحياة الكريمة لابناء هذا الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :  
و عليكم السلام، المتحدث

الدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه المهندس سمير الحباشنة

الدكتور نزيه عمارين :  
معالي الرئيس، حضرات السادة الزملاء المحترمين

بداية انتهز مناسبة ذكرى تعريب الجيش العربي لرفع لقائد الوطن وسمو ولي عهده الامين وللوطن وكافة افراد القوات المسلحة الاردنية باطيب التهاني والتبريكات مستذكزين تضحيات قواتنا المسلحة، وشهادتنا الابرار رمز عزة الوطن وكبريائه وعنوانه.

معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

لقد تعودنا في الماضي الحكم على الحكومات المتعاقبة من خلال مناقشة بيانها الحكومي والذي ياتي عادة ترجمة لكتاب التكليف السامي (حيث لا اعتراض لنا عليه) .. وتخال الحكومة الثقة

بناء عليه.

وكنا دوما نصطدم بالحقيقة التي تعكس الهوة الشاسعة بين التكليف والوعود من جهة وبين التنفيذ والالتزام من جانب آخر.

وغالبا ما نجد ان القيادة ومضمون توجهاتها وتوجيهاتها في واد، والحكومة وممارساتها في واد آخر.. والوطن والمواطن في حال لا يحسدان عليه.

ونكتشف ان المسؤولين المتمترسين خلف هذه التوجيهات الفلكية السامية وبشكل يسيء اليها.. لا بل يجعل منها مجرد شعارات براقة فارغة المعنى والمضمون وبعيدة كل البعد عن الواقع المرير الذي يعيشه الوطن والمواطن.. نعم ايها الاخوة فهم بهذا يسيئون كل الاساءة للقيادة وتوجهاتها.

وانني بهذا لا اعفى مجالس النواب من المسؤولية التاريخية، لاننا نحن النواب

نشارك بشكل غير مباشر في هذه الاساءة للقيادة والوطن والشعب باعطائنا الثقة لهؤلاء المسؤولين.

حضرات الزملاء المحترمين اليوم وبعد دراسة البيان الحكومي والذي جاء مسنجا مع كتاب التكليف السامي (حيث لا اعتراض لنا عليه) ولكن هذه المرة لن يكون بوسعنا هذا من رأيي ان نحكم للحكومة او عليها من خلاله...

لاننا تعودنا في الماضي كما قلت ان نعيش تجربة مريرة وتائب الضمير وخيبة الامل بسبب الهوة الشاسعة بين بيان الحكومة وحقيقة التنفيذ والالتزام على ارض الواقع.

كيف لنا ان نحكم للحكومة او عليها من خلال نواياها الواردة في البيان الحكومي المشتتل على معان وطنية كبيرة واعدة لا يختلف عليها اثنان ؟

اذا لا بد من وجود آلية جديدة نستطيع من خلالها

هكذا من الأهل



مناقشة الحكومة واعطاء الثقة او حجبها.

واليوم وكى اكون موضوعيا وعلميا وللظروف الذي نعيشه بسبب فقدان زميل عزيز علينا رحمه الله فانني سوف لا اثقل عليكم ادخل في صلب جملة من القضايا الاساسية الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي.. واكتفي بما اورده السادة الزملاء من ملاحظات اؤيد ملاحظاتها وسوف اعلق في ضوء اجابة دولة الرئيس المكلف عليها وبشكل واضح وصريح موقفي من الثقة بالحكومة المكلفة.

#### الجبهة الداخلية

(١) نريد تعهدا واضحا من دولة الرئيس المكلف بتخفيض حجم الحكومة الى النصف وذلك بعد مرور الثقة واستقرار الامور، تمشيا مع حجم الاردن ومديونيته الثقيلة، وامكاناته واحوال الخزينة.

هذا اذا ما علمنا ان مبدأ

الوزراء في الولايات المتحدة الاميركية سيدة الكون بلا منازع اقل من نصف عدد وزرائنا.

ورحم الله امرىء عرف قدر نفسه وامتقد ان هذا يمكن ان يتم وبذلك يدمج الوزارات المتداخلة والمتشابكة وظائفها بعضها ببعض.

(٢) التزام الحكومة بالعمل على الغاء الامتياز الممنوح للسادة الوزراء (بموجب القانون) يمنحهم راتبا تقاعديا دون ان يكون لهم خدمة سابقة خاضعة للتقاعد. لان هذا يعتبر تطاولا على اموال صندوق التقاعد والذي هو حصيلة اقتطاعات التقاعد من عامّة الموظفين، وبالمناسبة ايضا فانني لا اؤيد التوجه من المجلس الكريم والمطالبة التي رفعت للحكومة بأن يساوى النواب بالسادة الوزراء ان في هذا تطاول واضح على حقوق الاموال العامة، فان صندوق

التقاعد لا علاقة له بالخزينة وانها اموال للمواطنين، نحن مؤتمنون عليها، ويجب فعلا ان نكون كذلك وهذا رأيي.

(٣) ان تلتزم الحكومة باستمرار دعم الاعلاف والمواد الغذائية الاساسية وعدم رفع اسعار هذه المواد وكذلك الحفاظ على اسعار الطاقة والمياه.

(٤) الغاء فوائد القروض المترتبة على صغار المزارعين، وجدولة ديونهم لهذا العام بسبب الجفاف الشديد.

(٥) التقدم بمشروع قانون التامين الصحي الشامل والذي بات ضرورة وطنية ملحة وامتقد ان هناك مشروعا تم الاعداد له وكلف الحكومة والمسؤولين (١٠٤٧) ساعة عمل، وهو لا يزال يقبع في ادراج المسؤولين في الوزارة.

(٦) الغاء قانون الصوت الواحد الانتخابي ان امكن.

(٧) بان تتقدم الحكومة ببرنامج عمل وطني تحدد من خلاله (١) معالجة البطالة (٢) وضع اس ومعايير واضحة للتعيين بما في ذلك تكلم المتعلقة بالفئة الرابعة وابعسدها عن شر الوزراء النواب وان لا تستغل هذه الفئة الرابعة من قبل النواب بالخدمة اهداف انتخابية، ولنا في هذا تجربة مريرة سيئة مع الحكومة السابقة والتي سبقتها ايضا، ان كثيرا من السادة النواب الوزراء استغلوا مواقعهم وللأسف الشديد في هذا الموضوع لتسييد فواتير انتخابية قديمة وقادمة الامر الذي وضعنا في جو من المنافسة غير المتكافئة، وهذا لا يمكن لنا ان نقره او نسكت عليه، اضافة الى ان هذا تطاول واضح على حقوق المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة التي نحن مؤتمنون عليها.

ايها الاخوة ان يأتي هذا

هكذا من الأفضل

التجاوز من مسؤول فهو غير مقبول، وان يأتي هذا التجاوز من وزير فهو خطير، واما ان يأتي هذا التجاوز والتطاول من وزير ونائب، فان هذا هو قمة الفساد الاداري الذي لا يمكن لنا ان نسكت عليه بدلا من ان يكون مؤتمنا على مصالح المواطنين.

وفي مجال السياسة الخارجية

نريد تعهدا من الحكومة بأن لا يكون الاردن واعتقد ان هذا فعلا مطلباً شعبياً على امتداد الشارع الوطني للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وان تكون علاقاتنا مع جميع الدول العربية متوازنة، وان تكون محكومة بالمصلحة الوطنية وان لا يتم تخفيض سقف البروتوكول التجاري مع العراق.

هذا اذا علمنا اننا نستورد كافة احتياجاتنا من البترول من العراق وينصف السعر العالمي المتعارف عليه

تقريباً، وحتى هذا السعر الخاص جداً يتم تبادله بسلع اردنية. وان خسرونا هذا الامتياز الوطني الهام فهل هناك اية جهة بديلة تؤمن احتياجاتنا من النفط وبخس الشروط الميسرة جداً مقابل السلع الاردنية، انني اشك في هذا. لانهم يرفضون استيراد حتى انتاجنا من البندورة وسوف تضطر لدفع فاتورة النفط وبالعلة الصعبة وحوالي (٤٥٠) مليون دينار سنوياً بالعلة الصعبة ما مصير دينارنا عند ذلك؟

فان المصلحة الوطنية العليا في هذا المجال ثم هل تعلمون ان لدينا ما يقارب من (٢٦٠) مصنع صممت اصلاً لاستيعاب السوق العراقية تنتج ما يقارب (١٧٠) سلعة وان اغلقت هذه السوق الهامة والاستراتيجية لا قدر الله. فما مصير هذه المصانع وهل هناك اسواقاً بدائل؟ وهل نحن نخجم هذا التحدي؟

النصاب قانوني نعود الى استئناف الجلسة، المتحدث الاستاذ سمير الحباشنة، والمتحدث الذي يليه الاستاذ توفيق كريشان.

السيد سمير الحباشنة :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس، الاخوة النواب الافاضل

بداية وبأسم أبناء محافظة الكرك، المحافظة التي اعتز بتمثيلها بينكم اتقدم لكل واحد منكم بأحر التعازي بفقد الوطن المرحوم الزميل والعم الفاضل ابو عربي، وكذلك الى عشائر بني خالد والى آل القاضي الكرام عوض الله الاردن بأمثال ابو عربي وانا لله وانا اليه راجعون.

كما اتقدم في هذه المناسبة وان شاء الله ان تكون فاتحة عهد جديدة للحكومة الجديدة، كما هي مناسبة التعريب بذكرها الاربعين، تلك المناسبة اي تعريب قيادة الجيش، التي عززت الاستقلال

ثم هل تعلمون ان لدى الاردن اكبر اسطول نقل بري في المنطقة صمم ايضاً لاستيعاب احتياجات السوق العراقي. وعلمنا مؤخراً قبل ايام بان دولة عربية شقيقة الان تجري مباحثات مع العراق لاجساد طريق بديل يربط العراق بالبحر، فما مصير هذا الاسطول البري الضخم الذي كلف الوطن والمواطن مئات الملايين من الدنانير؟ اين المصلحة الوطنية في هذا؟ ولا اريد ان اثقل عليكم واترك مطالب محافظتي (الكرك) والتي يشرفني تمثيلها لدى الامانة العامة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك، ارفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة ثم نعود لاستئناف الجلسة وشكراً.

«رفعت الجلسة للاستراحة»  
استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :  
بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا من الأصل



الوطني الاردني وفتحت الباب على مصرعيه لنجاح مجابهات عربية وتحقيق استقلالات وطنية عربية في وجه الاستعمار وضد قوى الاستعمار واتقدم ايضا ومنذ بداية مداخلتي بالتهنئة لدولة الاخ والصاحب والصديق عبد الكريم الكباريتي وصحبه الكرام بثقة قائد الوطن، التي أمل ان تتعزز وان تساند بثقة مجلس النواب الكريم. وبعد.

لفت نظري معالي الزميل الدكتور راتب السعود وكذلك بعض الصحفيين بانني اكاد اكون الوحيد بين النواب الذي شاركوا في الحكومة السابقة الذي يقدم مداخله في هذا المساء في جلسة الثقة المتعلقة بالحكومة ابو عون، واود ان ابرر ولا اقول ابرر، ان اوضح موقفي باننا في الاردن جملت رسالة وطنية وقومية، وان الاسهام في حمل هذه الرسالة وفي ترجمة بنودها

من الواقع النظري الى الواقع العملي، يتطلب منا ان نسهم في مواقعنا المختلفة في تحقيق هذه الرسالة وفي نقلها الى التطبيق العملي، وبالتالي فان تبدل المواقع لا يعني تبدل السلوكيات والقناعات وما سوف اضع نقاط امام زملائي وعلى مسمع من الحكومة الرشيدة انما هي اسهامات أمل ان تدعم وان تساند برنامج الدولة الاردنية الذي هو برنامج الحكومة الاردنية في هذه المرحلة الدقيقة الذي يعيشها الشعب الاردني والشعب العربي بعامة. ارجو ان اقتضي التوضيح ان اكون قد اوضحت.

ولي بعض الملاحظات: اولاً: التمني على حكومة ابو عون ان تتبع وهذا يصب فيما طرح وتمنى زملاء سبقوني، سياسة خارجية متوازنة بحيث ان لا تبني علاقة عربية على حسنا ب علاقة عربية

اخرى، وفي الشق الاخر فانهي اتمنى على هذه الحكومة التي تحمل المعنى الثوري التراكمي، لاضافة انجاز ان شاء الله للانجازات التي سبق وان حققها الاردن، ان تؤخذ على عاتقها ان تعيد التواصل مع الاقطار العربية التي فترت علاقتنا بها في السنوات الاخيرة، خصوصاً وان هذه الاقطار هي تقرب الان من العملية السلمية التي كانت مسألة خلافية بيننا وبينها، أمل ان نسمع بمبادرة من الحكومة لتفكيك الجو العربي، وأمل ايضا على الحكومة ان تكبر كما يكبر الاردن دائماً على الفواصل والتفاصيل والاساءات وان يبقى الاردن بمكان الاخ الجامعي، مثل ما نقول في اللغة العامية الاردنية الاخ الجامعي الذي يجمع العرب على الخير ان شاء الله. ثانياً: كنت اتمنى على الحكومة ان لا تبدأ عملها في

خطوة تتدرج او تصنف تحت باب درء المشكلة او تأجيلها او كما عبر عنها معالي الرئيس في حوار معه، في اعادة جدولة المشاكل، واعني بذلك اسقاط الديموى عن نقابة المحامين فيما يتعلق في مسألة ابناء الضفة الغربية وتصويتهم في الانتخابات، حقيقة كنت أمل ان تأتي هذه الخطوة كنتيجة لحوار مع النقابات ومع القوى الحية في شعبنا. بحيث تأتي نتيجة لواحدة من النتائج تعيد ترتيب الامور موضوعياً بين الحكومة من جهة وبين النقابات من جهة اخرى، وتصويب الخلل الموجود في جسم الدولة الاردنية والذي لا اعتقد انه خلل موجود في اية دولة اخرى.

يا اخوان في موضوع نقابة المحامين والنقابات بشكل عام، الشعب العربي الفلسطيني يصر على تحقيق الارادة الوطنية، وتشكيل

هكذا من الأهل

الدولة الفلسطينية والدولة الفلسطينية تتشكل من هيئات رسمية وشعبية والنقابات هي الهيئات والأذرع الشعبية للدولة الفلسطينية وقد امر سيادة رئيس دولة فلسطين الشقيقة، الرئيس عرفات الأسبوع الفائت، بأن يقوم الشعب العربي الفلسطيني بتشكيل نقاباته المهنية ومنها نقابة المحامين، كيف يتفق بأن يكون للشعب العربي الفلسطيني نقاباته، وأن يقوم أعضاء النقابات الفلسطينية بتحديد هوية ومسار وايدولوجية النقابات الوطنية الأردنية، سؤال كبير لا يندرج تحت الفهم القومي ولا تحت الفهم الديمقراطي، ولا يقبل المتزايدة بأن ما طرحه هو باب الإقليمية، نحن والشعب الفلسطيني توأم حقيقي، بيخنة بصفارين، ولا بد أن تتوحد، ولا بد لهذا التوأم أن يخلص وضع وحدوي، لكن

ليس بالعواطف وبالقرارات السريعة كما هو القرار الذي اتخذته الحكومة، أمل من دولة أبو عون ومن الإخوان الاعزاء في الحكومة أن يبدأ حوار جاد وكذلك من مجلس النواب مع النقابات والقوى الحية في شعبنا لتحديد ما هية العلاقة التي يجب أن تربطنا بالشعب العربي الفلسطيني وبقواه الحية في هذه المرحلة المرحلية التي تسبق التوحد الأردني الفلسطيني، أمل أن يتم تصويب هذه المسألة بالحوار الوطني العريض.

النقطة الثانية يا اخوان فيه فرق كبير ما بين تطبيق القانون والتداول على القانون، ولا اضع نفسي في موقع الدفاع عن الحكومة السابقة، لكن لا بد من التفريق من أن الحكومة عندما كانت تذهب الى القضاء، انما كانت تحاول الدفاع من القانون، وهذا امر مشروع وامر يصب في طاحوفة الديمقراطية

ويكرس المسألة الديمقراطية والتجربة الديمقراطية، هذه مسألة ليست مثلب على اية حكومة، والا نكون نطلب من الحكومة الجديدة، أن تتهاون في تطبيق القانون، واعتقد أن الديمقراطية بداية هي دولة القانون والمؤسسات، فرق كبير ما بين أن تطبق القانون وهذه مسألة نطلبها من الحكومة الجديدة التي تأتي اليوم لاخذ ثقة البرلمان وبين التطاول على القانون، نحن مع الغاء كافة التطاول على القانون، لكن ارجو أن لا يعتبر تطبيق القانون بحد ذاته هو مثلب على هذه الحكومة او اية حكومة أردنية.

وفي بيان دولة الرئيس بانهم سيعملون أو ستعمل الحكومة على تكريس الحرية وتعزيز الديمقراطية، وهذا التوجه كم نحن بحاجة اليه في الاردن، وانني اتمنى بهذا المقام وانطلاقاً من هذا التوجه الحكومي في أن يعرض علينا

في الدورة الاستثنائية مشروع قانون مركز عمان للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، خصوصاً وأن هذا القانون يحوز على اهتمام جلالة قائد الوطن الذي يشكل له لجنة ملكية خاصة، وقامت الحكومة السابقة بدراسته وهو الآن في اروقة مجلس الوزراء بصيغته النهائية، أمل أن يتم تحويل هذا القانون الى مجلس النواب في الدورة الاستثنائية القادمة، كخدمة حقيقية للديمقراطية وللحماية الديمقراطية من امزجة المسؤولين في شتى المراحل وفي شتى الحقب.

حول المرحلة الحالية اعتقد معالي الرئيس والزلاء النواب أن المرحلة الحالية يمكن بأن نسميها مرحلة الالتفات الى الداخل، خصوصاً وأن الاردن وبحمد الله قد حسم امره في التحديات الخارجية وأمن استقرار

هكذا من الأهل

ليس مرحلي أن شاء الله أنه استقرار مستقر، الأمر الذي يدفعنا أن نطلب من الحكومة ومن المجلس العتيد ومجلس النواب العتيد أن تكون مرحلة عنوان هذه المرحلة، مرحلة الالتفات إلى الداخل ولي ملاحظة حول ما ورد في تحت بند مرحلة الالتفات إلى الداخل في بيان الحكومة، من أن البيان الوزاري وبالرغم من أنه قد اسهب في شرح كتاب التكليف السامي، إلا أنني كنت أتمنى أن يأتي بيان الحكومة كترجمة ميدانية لكتاب التكليف السامي أنا أفهم كتاب التكليف السامي بأن تشخيص لمرحلة ودليل نظري لتوجهات يجب على الحكومة أن تعطي تطبيقات برامجية ومشاريعية محددة، واعتقد أن هذا الأمر لم يتم بالصورة المطلوبة، وأمل مع زملاء سبقوني أن تقوم الحكومة خلال الأشهر القادمة بتقديم رؤية برنامجية مشاريعية تطبيقية لخطاب

التكليف وبيان الحكومة الذي قدمته لنا.

وفي هذا الصدد فإنني أطرح النقاط التالية:-

أعتقد أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الحكومة في مسيرتها المظفرة أن شاء الله، هي مشكلة الفقر المتنامي عن البطالة ومحدودية الدخول للعاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وهنا أقترح على الحكومة ما يلي:-

أقترح أن تقوم وزارة المياه والزراعة بحفر آبار مركزية في أراضي البادية، وأن تقوم بانجاز البنية التحتية لهذه الآبار وأن تقوم بما يتأجير أو بتوزيع أراضي على الشباب الذين يريدون أن يعملوا سواء كانت في المشاريع الزراعية أو الصناعية أو غيرها، وأن يكون تمويل هذه المشاريع من بنك الائتماء، ومن التنمية والتشغيل، مؤسسة الأقرض ومن المشاريع الدولية العاملة في الأردن والتي موجودة لدى

وزارة الزراعة الكثير من هذه المشاريع، وأمل من الحكومة الرشيدة أن تعيد النظر في نظم وأساليب وأهداف الأقرض وخصوصاً تلك المتعلقة بالضمانات.

يتقدم الشباب الأردني لصندوق التنمية والتشغيل فيقال له:

أين الضمانات التي تضمن هذا القرض؟

أمل من الحكومة أن تبحث عن بديل آخر للضمانات حتى نتيح المجال لكثير عدد من الشباب أن يقوم بالاستفادة من هذه الصناديق، قد يقول قائل بأن المياه شحيحة في الأردن، يا أخوان ليسال معالي وزير المياه الحالي والسابق بأن هناك عشرات أو ربما مئات الآبار الارتوازية المخالفة، هو شخص حفر بئر، يزرع من هذا البئر ويبيع الماء، والحديث الشريف يقول: الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار.

ومياه الأردنيين وهي ثروة وطنية تباع من أردني إلى أردني، اعتقد الأجدر أن تقوم الحكومة بحفر آبار مركزية وتقوم هي بتوزيع المياه وليستفيد منها أكبر قطاع من الشعب الأردني.

نقطة ثانية أقترح أن تقوم الحكومة وهذا امر طرحت له لمجلس الوزراء السابق، بتشكيل بنك للضمان الاجتماعي، يا أخوان الضمان الاجتماعي مؤسسة كبرى فيها سيولة متجلطة، حركته ضعيفة، هذه لن تتم بنشاط اقتصادي مضمون ومأمون، أنا اعتقد إلا من خلال أن يكون للضمان الاجتماعي بنك يقوم بإعطاء قروض بفائدة أقل نسبياً أقل من البنوك لمنتسبي، لقضايا الاسكان، لقضايا الزواج، لقضايا مختلفة، يحقق هذا البنك أرباح فيقوم الضمان الاجتماعي بواجباته وخصوصاً في استكمال ما ورد في

هكذا من الأهل



قانونه، النقطة - ثانياً - الرئيسيتين التأمين الصحي والتعطل على العمل، أمل من معالي وزير العمل ومن الحكومة الرشيدة ان تدرس مسألة اقامة بنك تابع للضمان الاجتماعي.

ايضا اتمنى على الحكومة ومعالي وزير العمل ان تستكمل توجهات الحكومة السابقة في حقل العمالة الوافدة، هناك لجنة وزارية انبثقت عنها دراسة وهذه الدراسة في اروقة مجلس الوزراء واعتقد انها قابلة للتنفيذ على ارض الواقع، أمل ان نسمع قريبا عن ترجمة هذه الدراسة.

ايضا هناك نقطة وكنت اتفقت انا والزميل العزيز معالي وزير العدل عليها منذ اشهر تتعلق بالخدمة الوطنية، نحن يا اخوان انتهت التحديات الخارجية، انا اعتقد انه يمكن ان نعود الى الخدمة الوطنية على ان يوزع الشباب

الاردني على المشاريع الانتاجية والخدمية بسبب رئيسي وهو: اعادة قيمة العمل لوجدان الاردنيين، اللي افتقدناها منذ ثروة النفط في اواسط السبعينات.

العمل صار شيء معيب في وجدان الاردنيين يا اخوان، الخدمة الوطنية وتوزيع الشباب على مشاريع يرفض العمل بها حاليا، ربما تعيد صياغة النفسية الاردنية للقبول في العمل واحترام قيمة العمل التي نفتقدها مع الاسف.

ايضا أمل على الحكومة ان تستكمل اعمال اللجنة الوزارية والتي تشرفت بعضويتها، وهي المتعلقة بمسح وتصنيف اراضي الدولة واعلانها للمواطنين للاستثمارات المختلفة من اسكان وزراعة ومناعة توخيا للعدالة. وثقنا للتجاوز والمحسوبية، كثيرا ما نسمع

مع اخواني اعضاء التجمع والان كلهم في الحكومة قد تبيننا في اجتماعات التجمع مسألة اعادة النظر في النمط الزراعي واعادة تطبيق النمط الزراعي ولكن باسلوب مخالف للاسلوب الذي سبق لحكومات سابقة وان طبقته.

يا اخوان لن نستطيع مشكلة التسويق الزراعي الا بحل مشكلة الانتاج الزراعي، الانتاج على اساس الاحتياجات زائد عقود التصدير المسبقة مع الخارج، أمل من معالي وزير الزراعة ان يلتفت الى هذه المسألة.

ب - لتقوية او لتحسين فرصة اقبال المزارعين على النمط، انني اقترح على الحكومة الرشيدة ان تضع اسعار تفضيلية للمياه للمزارع الذي يلتزم بالنمط الزراعي.

ج - ايضا لا بد من اخذ خطوة عملية بعيدة من الكلام بضرورة توفير مستلزمات

ان الحكومة قد وهبت اراضي باشكال مختلفة لناس دون ناس، انا اعتقد ان هذه اللجنة كان مهمتها مسح هذه الاراضي واعلانها للشعب الاردني حتى يستفيد منها كل من هو صاحب حاجة، هناك اعمال في هذه اللجنة لم تستكمل، أمل على معالي وزير المالية الذي كان مكلف بشكل رئيسي مع مجموعة من الوزراء باستكمال هذه المسألة واعلانها للنواب. في الموضوع الزراعي لدي بعض الملاحظات:-

أ - يا اخوان لدينا تجربة ويعرفها تماما معالي وزير الزراعة تجربة سابقة في حقل تطبيق النمط الزراعي، وهذه التجربة فشلت ليس لان النمط الزراعي فشل، بل لان تطبيق النمط بذلك الاسلوب قد فشل، والذكر وعلى هذا المنبر انني قد قدمت ورقة عن السياسة الزراعية باسم التجمع الديمقراطي الذي كنت

هكذا من الأهل

الانتاج للمزارعين عن طريق اتحاد المزارعين الذي اقر هذا المجلس قانونه، وكذلك الجمعيات التعاونية مع معرفتنا الكاملة بوزير الزراعة من هذا القطاع، ويعلم تماما بان هذه المستلزمات يمارس من خلال توفيرها للمزارعين، ضغط كبير مظلم فاحش سواء على المزارع او على الاقتصاد الوطني، وسبق لنا وان طرحنا مقارنات في هذه المسألة هنا في هذا المجلس، بين مواد تباع هنا وفي اقطار عربية ومجاورة تباع بنصف السعر، واعتقد ان هذا ظلم يقع على الاقتصاد ويقع على المزارعين.

د - اطلب توجيه البحث العلمي على اساس معالجة قضايا قطاعنا الزراعي، اغلب البحوث الزراعية يا اخوان تتم الان من اجل الترقية، يقوم الباحث في العمل في بحثه الزراعي لنشره في كبريات الصحف المتخصصة عالميا

للحصول على الترقية الاكاديمية، اطلب ان يرتبط الباحث الزراعي العلمي باحتياجات القطاع الزراعي، وان توجد حلقة تنسيق وقناة واضحة بين وزارة الزراعة والجامعة الاردنية بهذا الصدد، وحلقة ربط ايضا سالكة ما بين البحث والارشاد الزراعي، كثير من الاخوان المهندسين الزراعيين تخرجوا من الجامعات تنتهي علاقتهم في العلم بانتهاء تخرجهم من الجامعة، لانه لا يتعرض لاي معلومة اضافية وهي المعلومات التي يمكن ان يطلع البحث العلمي بتزويد القادة الزراعيين بهذه المعلومات الحديثة، وفي هذا الصدد ولتحقيق شعار الاردن الاخضر عام (٢٠٠٠) الذي اتت عليه الحكومة في بيانها الوزاري دون ان تقول عام (٢٠٠٠)، مع ان جلالة القائد ربط الاردن الاخضر بعام (٢٠٠٠) اقترح ما يلي:-

١. توزيع المشروع على مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، بحيث تكون كل وزارة وكل مؤسسات الدولة وكل شركة كبرى في القطاع العام او في القطاع الخاص مسؤولا عن منطقة معينة من الاردن، تأخذ على عاتقها تخضيره حتى عام (٢٠٠٠) واعتقد انها مهمة وطنية جلية لن يتأخر اي كان عن القيام بهذه المهمة، وان يتابع زراعة الاشجار والعناية بها لان تكون غاية تسمى ربما تسمى باسم هذه الوزارة او المؤسسة الشركة الخاصة.

٢. اعتقد ان علينا وهذه المسألة تمنى لمعالي وزير الشباب احياء عمل اللجنة الوطنية للعمل التطوعي التابعة لوزارة الشباب. والتي كان لي شرف رئاستها بمعية اخي وزميلي الاستاذ صالح ارشيدات عندما كان وزيرا للشباب هذه اللجنة الوطنية اعتقد انها يمكن ان تقوم بعمل

كبير في موضوع تخضير الاردن لعام (٢٠٠٠).

ز. وفي موضوع دعم الاعلاف امل على الحكومة وعلى معالي وزير الزراعة ان يدرس امكانية دعم المنتج النهائي كبديل لدعم الاعلاف، انا اعتقد ان دعم المنتج النهائي هو انصاف ودعم مباشر يذهب الى المزارع ويخلصنا من مسألة تهريب الاعلاف ومن السوق السوداء المتعلقة بالاعلاف، وفي هذه السنة العجفاء يا اخوان وبهذا الخصوص فانني امل من الحكومة لمواجهة الجفاف الشديد ان تعلن الطوارئ في موضوع الاعلاف وان تبدأ بتخضير الاجهزة المختصة والامكانيات ورمس المخصصات اللازمة لمواجهة هذه السنة المحل.

ح - في موضوع المديونية الزراعية والتي اشار اليها العديد من الزملاء وعلى رأسهم الزميل جميل

هكذا من الأهل

الحشوش، فانني اعتقد بان يمكن للحكومة دراسة امكانية اعفاء المزارعين من القسط السنوي والفوائد للسنوات المترتبة لسنوات المحل والتي يترتب عليها خسارة، يعني ربما نكون مبالغين اذا طلبنا من الحكومة الان ان تأخذ قرار فوري باعفاء المزارعين من كامل المديونية، لكن انا اعتقد اقتراح اعفاء المزارعين من القساط والفوائد اقتراح يمكن للحكومة ان تتعامل معه في سنوات المحل وفي سنوات التي يترتب عليها خسارة. في الموضوع الثقافي: ارجو من الحكومة ومن معالي وزير الثقافة الاخ والصديق ارجو التواصل مع النهج التي يؤدي الى ما يلي:- ١- الاستمرار بنهج العلاقات الوثيقة بين الحكومة والهيئات الثقافية، وعلى قاعده ان الحكومة لا تصنع الثقافة انما تساعد الازرع

الشعبية لتنشيط الثقافة وضمنان الحراك الثقافي النشط على كل المستويات، والتعبئة الوطنية والقومية للشباب وعموم قطاعات الشعب.

٢- أمل من دولة رئيس الوزراء ان ينهي موضوع الملحق الثقافي الذي سبق لسمو رئيس الوزراء السابق ان وافق عليه موضوع الملحق الثقافي كأداة لنشر ثقافتنا وتعميم مشروعنا المعاصر القائم على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والتواصل مع الحضارة العربية والاسلامية. ذلك اننا يا اخوان في عواصم الثقافة في العالم الاردن غائب لانه ليس لديه ملحق ثقافي وليس لديه نشاطات ثقافية في هذه العواصم.

٣- كنا في الحكومة السابقة قد قررنا المهرجانات الثقافية لهذا العام في اربد والبلقاء والكرك من باب

تحريك الحراك الثقافي ومن باب تنشيط الوضع الثقافي في المحافظات لهذا العام في هذه المحافظات الثلاث، وبقيّة المحافظات في العام القادم، علما بان المخصصات مرصودة لهذا الامر وقد قطع شوط هام وشكلت لجان على مستوى كل محافظة لهذه الغاية، أمل من معالي وزير الثقافة متابعة هذه المسألة.

٤- الحوارات الثقافية والفكرية العربية، حيث ان هناك رؤية واضحة ومحددة في اروقة وزارة الثقافة خاصة بهذه الغاية، ان الثقافة هي مقدمة بناء علاقات عربية راسخة على كل الاصعدة، وبهذا الخصوص فانني عاتب على الحكومة لالغاءها للتظاهرة الثقافية الاردنية في القاهرة والتي كانت قد اعدت تماما، وتم الالغاء عشية مفادرة فعايتنا الثقافية الى القاهرة وقد سمعت هذا العتب لزيارتي الاخيرة للقاهرة من

معالي وزير الثقافة المصري، أمل ان يكون تأجيل وليس القاء.

٥- كنا قد قمنا في الحكومة بنشاط تحت عنوان سلسلة اعلام الاردن بالتعاون مع الهيئات الثقافية الاهلية والتي انجز منها حلقتان حول المغفور له الملك عبد الله والشهيد وصفي التل وقد وضعت خطة متكاملة لانجاز هذه السلسلة بهدف توثيق الذاكرة الوطنية في الاردن من خلال دراسة اعلام الاردن.

٦- فيما يتعلق بالملكية الفكرية بالتنسيق مع منظمة ال wipo التابعة لهيئة الامم المتحدة واتحاد الناشرين العرب ووضعت آليات مناسبة لتفعيل تنفيذ قانون حماية الابداع وهناك اتفاق على عقد ندوة عربية في عمان مع ال wipo ارجو ان تتم متابعتها ايضا.

٧- أمل من دولة الرئيس ان ينجز ما بدأه سمو الامير

هكذا من الأهل



رئيس الوزراء السابق حول موضوع التأمين الصحي للمبدميين واسكان المبدميين الذي وصل الى مرحل نهائية ومعالي وزير الصحة في صورة هذا الامر.

٨ - هناك الطبعة الشعبية للكتب والابداعات في محاولة لنشر الثقافة من خلال تخفيض اسعار الكتاب، ايضا هناك دراسة وتوجه أمل ان يتم تنفيذه.

٩ - ان يتم استكمال مركز ثقافي الكرك من خلال بنك الانماء الصناعي وقد وضع دولة ابو عون في صورة هذا الامر.

استكمال مركز ثقافي الكرك، الطفيلة ومعان والبند بمرکز ثقافي العقبة الذي تم انجاز مخططاته وتملك الارض اللازمة، وتعهده المؤسسات الوطنية في العقبة بتحويل هذا المشروع النمام والانتهاه من استئجار مقر مناسب للمكتبة الوطنية

في اريد ليتم نقل محتويات مكتبة معهد حوارها اليها وفتحها امام طالبي العلم والثقافة.

١٠ - أمل من دولة الرئيس ومن الحكومة الاهتمام باللجنة الوطنية لدعم الثقافة والفنون، التي انتهت من وضع استراتيجية للثقافة الوطنية وضعت سبل ايجاد التمويل المناسب، أمل ان تستكمل هذه الخطوات.

في الموضوع التعليمي: وبالتحديد في التعليم العالي فانني اعتقد وعلى قاعدة ان لكل اردني الحق بالدراسة الجامعية، فهناك اقتراح في مجلس التعليم العالي، اقتراح بان يكون لدينا في الاردن واحدة من جامعاتنا الرسمية جامعة مفتوحة على غرار جامعات الانتساب، هذه الجامعة ستوفر العملة الصعبة الاردنية التي تذهب الى الخارج من خلال الطلبة المنتسبين وسوف تعطي كل

الجامعات ان تتوسع في موضوع البعثات الدراسية لابناء المناطق الاقل حظا، فتكون الحكومة قد قامت بواجباتها وبالمقابل انتهت او صارت على طريق انتهاء العجز في موازنة الجامعات التي تصل في هذا العام حوالي (٧٠) مليون دينار.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

اعتقد اننا نتحدث عن الرقابة وقد رشع عن الحكومة نقاط ايجابية بتشكيل لجان للرقابة سواء على مستوى مجلس الوزراء او على مستوى وزارة الداخلية، لكنني اعتقد ان هذه المسألة في مرمى مجلس النواب، واعتقد ان علينا ومن خلال اللجان العاملة وبالتحديد اللجنة المالية ان نضع برنامج منظم يكاد يكون شبه يومي لمراقبة الحكومة، يا اخوان علينا مهمة وطنية ان نعد على هذه الحكومة وكل

اردني الحق في الدراسة الجامعية في بلده، واعتقد اذا كنت متفائل كثيرا بانها سوف تستجيب سياحة تعليمية الاردن، الاردن بلد مستقر ومرغوب من الاشقاء العرب، ويمكن اذا وجدت هذه الجامعة ان يكون اقبال على التسجيل في هذه الجامعة المفتوحة. واطلب من الحكومة العتيدة في موضوع رسوم الجامعات، جامعاتنا يا اخوان كما هو معروف بانها تعاني من عجز كبير جدا هذا العجز غير قابل لان يغطي من خلال الحكومة اطلاقا، انا اقترح بهذا الخصوص ان لا بد من تحرير رسوم الجامعات بحيث ان تقوم الجامعات الوطنية الرسمية باخذ الرسم كما هي الكلفة وربما مع بعض الربح الذي يسمح لها بالتوسع العلمي، ولكن وحتى لا يظلم ابناؤنا من المناطق الاقل حظا فانني اطلب من الحكومة بمقابل تحرير رسوم

هكذا من الأهل

الحكومات انفساسها، ليس من باب هدم الثقة بالحكومة انما لحماية المسيرة الاقتصادية، اعتقد ان هذه المسألة في مرمى مجلس النواب (مرمى) قبل ان تكون في مرمى الحكومة وخصوصا ان ديوان المحاسبة هيئة تقريبا تكاد تكون مرتبطة بمجلس النواب، اطلب واتمنى ان تقدم الحكومة في دورة قادمة تحويل ديوان الرقابة (ديوان الرقابة الاداري) ليعمل بقانون بدلا من النظام وربطه بصيغة على قرار ديوان المحاسبة في مجلس النواب ليكون للمجلس القدرة على المراقبة المالية والادارية من خلال ذراعين هو ديوان المحاسبة وديوان الرقابة الادارية وفي هذا الصدد اتمنى فعلا ان نشدد على هذه المسألة خصوصا وانه قد ورد في بيبسان الحكومة الكثير من المشاريع الكبرى في حقل المياه والسدود بالاحسان الى

مشاريع السياحة في العقبة والبحر الميت وخلافه، والتي تتطلب منا ان تكون عيوننا مفتوحة الى الاداء الحكومي في هذه المرحلة. واتمنى ايضا ان يكون لمجلس النواب آلية لمتابعة نشاطات وزارة التخطيط والطلب منها ان تقوم من الوزارة وليس من الوزارة ان تقوم بعرض تفاصيل اتفاقاتها المالية المختلفة مع الهيئات الدولية متى يكون البرلمان على اطلاع لما يجري في اروقة مجلس الوزراء. في موضوع تنمية الجنوب هناك كما تعلمون فارق بعض القروض التي تأخذها الدولة، هذا فارق القروض موجود في بنك الانماء الصناعي، أمل من الحكومة ان تقوم بوضع اولويات لاستخدام هذه القروض حتى لا تكون عرضة للمزاجية. اخيرا معالي الرئيس والزعماء النواب، لي بعض

المعالي المحددة والخاصة في محافظة الكرك:-

١- المستشفى الجديد ضرورة الاسراع لفتحه والابقاء على المستشفى القديم كمستشفى توليد لتخفيف الضغط على المستشفى الجديد كمستشفى تخصصي.

٢- وان تقوم بانجاز المركز الثقافي.

٣- وان تقوم بانجاز المشروع الذي طالما انتظرناه طريق الكرك القطرانة.

٤- استكمال مستشفيات انشاء المنطقة الصناعية في محافظة الكرك.

اشكرك معالي الرئيس وأسف اذا كان فيه كلامي بعض الاطالة وانهي بملاحظة وردتني وأمل على معالي وزير العمل والحكومة ان يقوموا ببحث مسألة فصل (١٢٧) موظف من موظفي صوت الشعب سابقا (الاسواق) حاليا، لان هذا الفصل ليس له من مبررات ان يقطع عيش

ورزق (١٢٧) شخص، امضوا كل عمرهم في خدمة الصحافة الوطنية وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكرا اخ سميير والكلام لا يخلو من الاطالة، لكن يغفر لذلك انه انت تفضلت وقلت انك الوحيد من الحكومة السابقة تكلمت ولذلك سكنت، المتحدث الزميل توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبد الله.

السيد توفيق كريشان : بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يا من اوضحت لنا سبل الهداية، وازحت عن بصائرنا غشاوة الغواية، ونصلي ونسلم على من ضاقت عن وصفه الطروس محمد بن عبد الله عليه افضل الصلوات والتسليم.

اما بعد معالي الرئيس حضرات الزعماء الكرام لقد حبانا الله تعالى في هذا

هكذا من الأهل

الوطن، شرعية اسلامية عربية  
هاشمية، احبت الوطن،  
واخلصت للشعب وعاشت من  
اجله.

فمن هذا المنبر بيت  
الشعب الحراضرع الى الله  
العلي القدير، ان يحفظ الملك  
القائد وولي عهده الامين وان  
يديم عليهم نعمة العافية  
والحكمة.

دولة الرئيس

اسمح لي ان ابدأ بهذا  
الاقتباس من الكلمة التي  
القيتها في ١٩٩٢/٢/٥ في  
جلسة الثقة في حكومة دولة  
الدكتور عبد السلام المجالي  
حيث قلت:-

« فلا تعود عندي قضية  
الموالة والمعارضة قضية  
تمس الولاء للحكم والنظام، بل  
اختلاف في الاجتهاد وخلاف  
في الرأي حول افضل السبل  
وانجحها للاضافة الى رصيد  
المستقبل والوطن والملك  
واحد انه من اوجب واجبات  
الحكومة ان تعمل على الاخلاص

لا الانتقام من رصيد  
المستقبل والوطن والملك»  
انتهى الاقتباس.

وانني اذ ابدأ بمناقشة بيان  
الحكومة، والذي تطلب على  
اساسه الثقة من مجلس  
النواب لاتفق مع دولتكم تماما  
بان الاختلاف في الرأي ومنح  
الثقة للحكومة او حجبها  
والاعتراض على توجهاتها او  
تأييدها لا يمس ابدا قضية  
الولاء.

فقد حظي هذا المجلس بثقة  
جلالة الملك الذي وصف  
امضائه بانهم خيرة الخيرة.  
وحظي هذا المجلس بثقة  
الشعب وهذا يتطلب منا ان  
نكون عند حسن ظن الوطن  
والقائد.

معالي الرئيس، الزملاء  
الكرام

لقد جاء بيان الحكومة  
مطولا مفصلا شاملا، ملبيا  
لتوجهات جلالة الملك نحو  
التغيير الشامل الكامل في  
اجهزة الدولة وقياداتها في

ثورة بيضاء نقية، لا تنكر  
فضل او جهد السابقين في  
تحمل المسؤولية وصدق  
العطاء، بل يبني فوق ما بنوا.  
وانني ارى ان تنفيذ ما ورد  
في بيان الحكومة يعد كافيا  
لاخراج الاردن من اطار العالم  
الثالث الى مصاف الدول  
المتقدمة، وسناقش في  
كلمتي هذه بعض الجوانب  
التي ارى فيها خلا او غموضا  
لتتضح الصورة ولنكون كما  
وصفنا القائد خيرة الخيرة.

اولا: معاهدة السلام الاردنية  
الاسرائيلية اذا كان حصول  
الاردن على استقلاله في ٢٥  
ايار عام ١٩٤٦ في عهد الملك  
المؤسس الشهيد عبد الله بن  
الحسين، فان توقيع معاهدة  
السلام في عهد جلالة الحسين  
يعد انجازا لا يقل عن اعلان  
الاستقلال فقد اعترفت دولة  
اسرائيل بحدود المملكة  
الاردنية الهاشمية للمرة  
الاولى وانتهت الاحلام  
باسرائيل الكبرى ودبنت فكرة

للو وزراء.  
ثانيا: العلاقات العربية:  
«لقد جاء في الفصل الثامن  
من الميثاق الوطني ما يلي:

هكذا من الأصيل



الوطن العربي بمقوماته التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية هو وطن الامة العربية الطبيعي، والوحدة العربية هي الاصل والاساس والرد الحقيقي على واقع التجزئة، والحل الموضوعي لقضايا الوطن ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تلك التجزئة.

وهي الطريق للخروج من حالة الانقسام والتخلف والتبعية والسبيل الاقوم لبناء المستقبل الافضل للامة العربية.

انني في هذا المقام اثني على الجهود الخيرة المباركة التي بذلها دولة الرئيس، والتي اثمرت في اعادة العلاقات الطبيعية والتاريخية مع شقيقتنا الكبرى المملكة العربية السعودية ووضعت اسسها لتطبيع علاقاتنا مع دولة الكويت الشقيقة.

ولكنني آخذ على سياستنا الخارجية ذلك البرود في علاقاتنا مع سوريا الشقيقة ولم نلمس دورا اردنيا فاعلا يصب في صالح تحقيق المصالح السورية وارى ان دعم الاخوة السوريين يتطلب عملا مشتركا منظما وتحالفا عربيا صادقا.

اما العراق الشقيق، العراق الذي سبق له ان دفع دونما تردد او تقاعس، ضريبة الانتماء والدم في كل المعارك التي خاضها العرب او فرضت عليهم دفعا من ثرى العروبة في فلسطين وسوريا ومصر والاردن.

واذا كنا نثني على ما جاء في بيان الحكومة من الحرص على وحدة العراق وسلامته الإقليمية والتأكيد على اننا مع الشعب العراقي ومع كل جهد من شأنه ان يخفف من معاناته وتمكينه من حقوقه في الحرية والديمقراطية والتعددية، اذا كنا نثني على

هذا فاننا نرى ان ذلك يتطلب مزيدا من الدعم للشعب العراقي الشقيق. ويتطلب جهدا شعبيا وحكوميا ونيابيا وعلى كافة المستويات يساعد الشعب العراقي في تضييد جراحه واعادة بناء بلده.

ويتشمل ذلك بالعمل الصادق لرفع الحصار الظالم عن العراق وتكثيف الجهود الاردنية لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف ألوان الطيف في العراق.

لقد شهدت السياسة الخارجية في الفترة السابقة تراجعاً في الدور الاردني حيال القضايا العربية بينما شهدت تطورا وتمددا مع اطراف شرق اوسطية غير عربية. واذا كنا ندعم دورا اردنيا محوريا واقليميا فانني ارى ان رسالتنا المستمدة من مبادئ الثورة العربية الكبرى تحتم علينا ان نوطد علاقاتنا مع كافة الدولة

العربية.

رابعا: العلاقة الاردنية - الفلسطينية

ان حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية بين الاردن وفلسطين خلال العصور وانتماء الاردنيين والفلسطينيين القومي وواقعهم الثقافي والحياتي في الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة وهذا يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها.

لكنني ارى ان اي بحث لمشروع كوندراي لا يجوز ان تبدأ مناقشته قبل ان تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة لان كيان الاردن المستقل لا يجوز ان يتحد مع كيان غير مكتمل السيادة ويجب ان تكون مفاوضات المرحلة النهائية بالنسبة للاخوة قد انتهت حتى لا

هكذا من المرحل

نتحمل اية تبعات لذلك. ويجب ان لا تصاد الكونغرس الى حقوق النازحين في العودة الى فلسطين كما ان حق المواطنين بالاقامة يجب ان لا يكون الا في الدولة الام وذلك حتى نحافظ على الحقوق السياسية لمواطني كل بلد وحتى لا نجابه نزوحاً اخر الى الاردن الامر الذي قد يسبب خللاً في البنية والتركيب الاجتماعية الاردنية.

خامساً: القوات المسلحة والجهزة الامنية لم يخل اي بيان وزاري من التعهد بدعم القوات المسلحة والجهزة الامنية، واذا كانت قواتنا المسلحة وهي قوة مين الحسين قد دفعت الثمن الاغلى في عهد الحروب والصراعات وستدفع الثمن الاكبر ايضاً في عهد السلام عهد البناء والنمو.

فإنني ارى ان تلتزم الحكومة امام المجلس

ببرنامج محدد المعالم واضح الاهداف مربوط بفترة زمنية يعمل على تحسين مستوى المعيشة لمنتسبي القوات المسلحة ويمكنهم من الحصول على الاسكان بعد خدمة لا تزيد عن (١٢) سنة وتعمل على رفع الكفاءة التدريبية والقتالية لقواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية لتبقى كما اراد الحسين صوتاً للامة وسوطاً لها.

اما معان الصابرة المجدة معان التي تشرفت بمواطىء اقدام الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبجيشه وهو ينطلق الى مؤتة.

معان التي استقبلت عميد الملوك وقائد الثورة العربية الكبرى معان التي استقبلت الملك المؤسس

معان التي ما زال ابناؤها يحملون كابر من كابر وحفيداً من جد الحب والوفاء

لسليل الدوحة الهاشمية الحسين بن طلال وما تزال كلماته في احدى زيارته لهم ترون في اذانهم وتعيش في اعماق الافئدة والقلوب حيث قال:-

«احيىكم تحية الثقة والمحبة والوفاء واسعد بقلبيكم كما تعودت على الدوام».

فبعد ان كانت مركزاً سياسياً وفكرياً وتجارياً مزدهراً أصبحت تفقد مقومات وجودها.

فمحطة سكة الحديد لم تعد مركزاً حيويّاً يوفر فرص العمل لابنائها والطريق الصحراوي للعقبة لم يعد يمر بمعان وفصلت العقبة وشكل اقليم البتراء، واغلق مصنع الزجاج واصبح النقل عاجزاً مريضاً، كل هذا ادى الى انتشار الفقر والبطالة والجهل.

واذا كان جلالة الملك الهاشمي والذي يتربع عرشه

في قلوب ابناء معان قد استشعر حجم المعاناة واحس بنبض الشعب واصدر امره السامي بانشاء فرع لجامعة مؤتة في معان فان هذه الحكومة مطالبة ان تقتدي بقائد الوطن لتكون عوناً له وتضيف الى رصيد الملك والوطن والمستقبل وانني اطالب الحكومة الاخذ باقتراحاتي التي ارى فيها حلاً لما يعانيه ابناء معان.

اولاً: العمل على انشاء منطقة حرة في مدينة معان ترتبط مع ميناء العقبة بخط للسكة الحديدية ينقل اليها البضائع ومن ثم يصر الى نقلها بواسطة الشاحنات. ان مشروعا كهذا يوفر الكثير من فرص العمل وينشط قطاع النقل في معان ويحمي مدينة العقبة السياحية من اضرار دخول الشاحنات.

ثانياً: ان قرار ا حازماً جريئاً باقامة اسكان الشيدية في مدينة معان ينشط بشكل

هكذا من الأهل

ملموس القطاع التجاري ويؤثر ايجابياً في البنية الاجتماعية لتكون معان مركزاً جاذباً وليس طارداً للسكان كما ان الفائدة لهذا الاسكان سوف تستمر ولن تنعدم عندما ينتهي العمل في مشروع الشيدية.

ثالثاً: ان المكرمة الملكية قد عاملت طلاب مدينة معان كمركز للمحافظة كما عاملت بقية مراكز المحافظات مع وجود فارق كبير بين معان وبقيّة مراكز المحافظات فيما يتعلق بالبنية الأساسية للتعليم الامر الذي حرم الكثير من ابناء معان فرص التعليم الجامعي.

ولا يزال دولة الرئيس هناك متسع من الوقت لان نسمح لبعض الطلبة بالفصل الثاني لادخالهم للجامعات الحكومية.

دولة الرئيس  
لقد بدأ بيانكم الوزاري بالتأكيد على ان جلالة القائد قد اختار رئيس وزرائه نائباً

من هذا المجلس وقد اكدت انك تتشرف بالانتماء لهذا المجلس وتعتز بالانتماء اليه وتعتد بوقوفه معك ومساندته لك وبانك سوف تستنير بمشورة هذا المجلس وسوف تنهل معانا من معين الديمقراطية الحرة الصادقة.

وانني وانا اثني على هذه الروح الديمقراطية في دولتكم وامتدح هذا الجانب في خطابكم اذكركم بان ما سبق يتطلب من حكومتكم ان تعمل على عقد دورة استثنائية يستمر من خلالها الدور النيابي في الرقابة والتشريع، كما ارى ان مقدمة بيانكم الوزاري تتطلب ان تلتزم الحكومة ومن الان بان تقدم بيان تبين فيه حجم الانجاز وحجم المعوقات والتحديات وذلك بعد ثلاثة اشهر من نيل الثقة، كما وان ذلك يستلزم تعهد الرئيس بان استمرار حكومته في اداء مهامها يتطلب دائماً ثقة

المجلس، بغض النظر عن انعقاد المجلس في دورة عادية او استثنائية.

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان تنفيذ ارادة التغيير الشامل والتي اطلقها جلالة الملك الحسين يحتاج الى صدق الانتماء للاردن وشعبه ويحتاج الى الرغبة في التغيير ويحتاج الى القدرة في احداث التغيير، قال تعالى: «انما يستجيب الذين يسمعون، والموتى بيعثهم اليه ثم اليه يرجعون» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله،  
المتحدث الدكتور ذيب عبد الله والمتحدث الذي يليه سليمان السعد، تفضل.

السيد سليمان السعد :  
شكراً معالي الرئيس  
بناء على طلب اخواني اعضاء جبهة العمل الاسلامي،

فاني اعدل عن القاء الكلمة واكتفي بالكلمة التي القاها زميلي الاستاذ حمزة منصور وشكراً.

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك اذن يكون المتحدث الذي يليه الاستاذ انور الحديّد.

الدكتور ذيب عبد الله :  
الحمد لله رب العالمين،  
والصلاة والسلام على نبيه الامين

معالي الرئيس  
الاخوة النواب  
اود بداية ان اسجل تحفظي على ما ورد في البيان الوزاري حول المعاهدة التي وقعت مع الكيان الغاصب، واقول اننا سنعمل بكل ما نملك بالطرق المشروعة لاسقاط المعاهدة وما ترتب عليها.

معالي الرئيس  
ان عمليات الجهاد والاستشهاد في قدس عمر بن الخطاب وصلاح الدين، في

هكذا من الأهل



المواطنين بحضارة واسلوب كريم.

سيدي الرئيس  
ان لغة الحوار القائمة على احترام ثوابت العقيدة هي التي تحقق امن الوطن واستقراره وهي التي تحافظ على كرامة الانسان وهي التي تنجح في تحقيق ما تصبو اليه من اردن آمن وعزيز، وليس اعتماد الظلم لغة الحديد والنار ومداومة البنيوت ليلا والتجاوز على حرية الانسان.

سيدي الرئيس  
اجد من الامانة ان اضع بين يدي الحكومة طلبات المواطنين عليها تجد صدق لدى الحكومة والخص هذه الطلبات بما يلي:-

- ان تتبنى الحكومة طلب التماس الرحمة من جلالة الملك بالعفو او بتخفيف الاحكام الصادرة بحق افغان الاردن والذين ياتي ذروهم صباح مساء ويكون ويطلبون

قدس الصحابة والانبياء، هي التي تضخ الحياة في مروق هذه الامة وان رجالا كالشقاقي وعياش هم الذين يأتون بالفجر لامتنا باذن الله.

وانني اتمنى على الحكومة ان تأخذ بأسباب القوة ولا تأمن لعدو يملأ ترسانته بأسلحة الدمار الشامل ويستزيد من السلاح كل يوم.

معالي الرئيس  
اجد من الامانة ان اشير الى ايجابيات حصلت في الشأن الداخلي مع مسجيء هذه الحكومة وهو خلو شرفات المجلس وساحته من رجال الامن خلافا لما كان يحدث سابقا في بعض الاحيان.

وكذلك اسجل شكري للاجراءات التي قام بها وزير الداخلية الحالي من حيث اخراج الكثير بمناسبة عيد الفطر المبارك، وقد سمعته وهو يقول أنا هنا لا تقوم بواجبي وليس لامارس سلطة ويجب ان نتعامل مع

على التطبيع وخصوصا الموظفين منهم.

- الحفاظ على العلاقة الحسنة مع جميع الدول العربية والاسلامية والحفاظ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وخصوصا العراق وان الاردنيين لا يمكن ان ينسوا القطر الدامي.

- تبني سياسة زراعية فعالة تضمن للمزارع لقمة العيش الكريم.

- عدم التدخل في شؤون النقابات وأثني هنا على زيارة دولة رئيس الوزراء ووزير العدل لنقابة المحامين وارجو ان تكون فاتحة خير على الطريق الصحيح.

- العمل على استصدار قانون الزكاة.

- اعتبار المخيمات من المناطق الاقل حظا وكذلك مناطق كالنزهة والهاشمي لامتبارات التعيين والقبول

ايصال رجائهم بالعفو عن ابنائهم لجلالة الملك خصوصا وان العفو ليس غريبا على جلالته.

- اخلاء سبيل سجناء الرأي خصوصا النقابيين والحزبيين منهم والعمل على استصدار عفو عام، فان ذلك هو الخطوة الاولى لرفع سقف الحريات والدليل على ان حكومتنا ثورة بيضاء.

- عدم التفكير برفع الدعم عن السلع الضرورية خصوصا الخبز الذي لا يجد الفقير غيره لان رفع الدعم عن هذه السلع له اثاره السلبية على استقرار الوطن والمواطن.

- المساواة في التعيينات والترفيعات والقبول في الجامعات والعدالة واحترام القانون في الحصول على الجنسية.

- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين.

- عدم اجبار المواطنين

هكذا من الأهل

في الجامعات وتطوير الخدمات.

- معالجة مشكلة البطالة ومشكلة الفقر بالطرق السليمة والفعالة.

- تشديد الرقابة على المؤسسات والشركات ومحاربة الفساد.

- انشاء مستشفى الامير حمزة في الهاشمي الشمالي فلا يعقل ان يبقى الناس في عمان يتزاحمون على مستشفى واحد، وتزويد المراكز الصحية بالادوية اللازمة.

- اصفاء السكان في اسكان ماركا مما تبقي عليهم من اقساط، فجلبهم من الفقراء.

- تعويض من تضررت منازلهم في مخيم المنحطة بوحدات سكنية.

- العمل على حل مشكلة البطالة بين الاطباء وتوزيعهم على القرى لما في ذلك من رفع المستوى الصحي لتلك المناطق وحل مشكلة البطالة

بين الاطباء.

- انشاء مدارس في دائرة الترخيم وكذلك ضاحية الامير هاشم بدل المدارس المستأجرة والتي لا تصلح من جميع النواحي الصحية والتربوية.

- اعادة من فصل بغير حق من عمال وموظفي المصانع التابعة للقطاع العام خصوصا عمال وموظفي مصنع ماركا التابع للشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعهم على مؤسسات ودوائر الحكومة.

- اعادة تخمين اراضي ضاحية الامير هاشم ومساواتهم بمنطقة ابو عليا.

- انشاء مكتب بريد في التطوير الحضري واخر في ضاحية الامير حسن.

- ادخال الكهرباء للمناطق التي لم تصلها في ابو عليا والتي يسكنها العشرات من الاسر بالكهرباء.

- انشاء مركز صحي في

وادي الحدادة.

- ايجاد مخرج للهاشمي الجنوبي على طريق الاوتوستنراد وكذلك استئجار مبنى للمركز الصحي في الهاشمي الجنوبي حيث لا يصلح المبنى الحالي.

- مساعدة ائمة المساجد باثمان المياه والكهرباء.

- بناء مستشفى للأطفال في عمان.

- تنفيذ الشوارع الضرورية في وادي المربط مثل ذلك الشارع تحت زاوية الشيخ عبد الحليم وتصويب الشارع الذي يقع تحت مسجد ربيعي بن عامر في جبل القصور لكثرة ما يقع عليه من حوادث وكذلك بتنفيذ شارع عبدالله بن رواحة الواقع بالقرب من المسجد الذي يحتل نفس الاسم في وادي الحدادة لاجل الحاجة الناس الماسة اليه.

- الاهتمام بوضع الذين لم تتحسن اوضاعهم من قدامى المتقاعدين وشمول مدة

الخدمة للذين عملوا في الحرس الوطني لغايات التقاعد.

- تصويب اوضاع الموظفين الذين لم يشملهم قانون الخدمة المدنية في احتساب مدة عملهم خارج دوائرهم اسوة بزملائهم الذين شملهم القانون الذي صدر سنة ١٩٨٨.

- العمل لدى الجهات المعنية من اجل زيادة رواتب العاملين بوكالة الغوث من الاردنيين اسوة بمن يعمل لدى الوكالة خارج الاردن.

سيدي الرئيس

لست هنا فقط من اجل ان امنح صوتي لصالح الحكومة او امنعه عنها ولكنني هنا من اجل ان اسمع دولة الرئيس ما لم يسمعه من صيحات المواطنين وكذلك من اجل ان يرى ما لم يره من دموع المواطنين وكذلك من اجل ان يرى ما لم يره من دموع المواطنين انني هنا من اجل ان احمل هموم المواطنين

هكذا من الاصل

والامسهم وامسانيسهم الى المسؤولين ومن اجل ان اذفع من حقوق المواطنين بكل ما املك ان صوت النائب قال وعزيز.

ولكن اذا كان ثمنه الحفاظ على ارواح ثمانية حكم عليهم بالاعدام في قضية افغان الاردن واذا كان ثمنه اطلاق سراح سجناء الرأي وان يتمتع المواطن بالحرية وان يحصل على حق دون واسطة او محسوبية فلماذا لا امنح هذا الصوت.

حمى الله الاردن ووقاه شر اليهود والطامعين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله،  
المتحدث الزميل انور الحديد  
والمتحدث الذي يليه الزميل  
فياض جرار.

السيد انور الحديد :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
قبل ان ابدأ كلمتي لا بد لي

من ان اترحم على الشيخ الفاضل نواف القاضي، وقد كنت قريباً منه منذ مماته بضعة امتار، واستنجد بي الصديق عبد موسى النهار ليسعفه، فانطلقت باتجاهين: - اتجاه نحو الامن لارسال سيارة النجدة، والاتجاه الثاني الى الصديق الدكتور نزيه عمارين، وفعلاً انطلق الدكتور نزيه بكل همه لاسعاف الصديق الراحل، لكن مع الاسف سيارة النجدة والتي كانت على مدخل مجلس الامة، لم يحضر الفريق المسعف الا بعد (مشرة) دقائق، لم يكن مع الفريق اية ادوات للاسعاف سوى الشاش وبعض الضمادات، وحضر من حضر من زملاء الاطباء واستنجدوا بالمدينة الطبية، استنجدوا بعدئذ بالمستشفى الاسلامي، لكن اقولها وانا اسف لم يحضر من المدينة الطبية فريق مسعف الا بعد ساعة من الزمن، هذه ايها

الاخوة مأساة كبيرة تحدث في هذا البلد، فكيف لو حصل ذلك مع باص وطلاب مدرسة خارج حدود عمان كم تكون الضحايا؟ وكم نفقد من افئدة اولادنا؟

رحمك الله يا أبا عربي، فانك رمز من رموز هذا البلد الذي نفتخر به.

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين  
انني ارحب بما جاء بالبيان الوزاري لحكومة دولة الصديق عبد الكريم الكباريتي، والذي جاء شافياً وافياً لم يترك باباً الا وطرقه بوعي وثقة ولا خلا الا وأشار اليه قصد تصويبه، فبدد بذلك ما يختلج في نفوس البعض من هواجس واوهام خاصة في النهج الديمقراطي او الحريات العامة وحقوق الانسان، الا انني ارى من الواجب ان اتحدث في الامور التالية:-

اولاً:-

مشكلة البطالة وهي هم

ومسؤولية وطنية شاملة قد اكد كتاب التكليف السامي الى انها قضية محورية، وان على الحكومة ان تقوم بمعالجتها بجدية واهتمام هادف الى تحقيق نتائج ايجابية ولموسة للمواطنين، وعلى الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات العملية الكفيلة بالتخفيف من البطالة وبالتالي من الفقر ومعروف لدى الجميع ان نسبة البطالة في القوى العاملة الاردنية تزيد على نسبة (١٥٪) وان الاغلبية من العاطلين والباحثين عن عمل هم من خريجي الجامعات وكليات المجتمع، حيث بلغ عدد الطلبات في ديوان الخدمة المدنية لتاريخه حوالي (١٢٠) الف طلب، ونعلم ان نسبة قليلة منهم تعمل في القطاع الخاص، ونعلم كذلك ان البعض الاخر لا يقدم طلبات الى ديوان الخدمة المدنية حيث لا امل قريب في ايجاد عمل لهم.

ويعلم الجميع ان اعدادا كبيرة من العمالة الوافدة

هكذا من الأهل



ويعلم الجميع ان اعدادا كبيرة من العمالة الوافدة تمارس مهنا يمكن للاردنيين اشغالها بالرغم من ظاهرة تدني الاجور وعدم توفر ضمانات استمرار وطمانينة العامل الاردني، ومع التقدير للدور الانتاجي والخدمي للعمالة الوافدة، الا انه لا بد ان نتذكر الملايين العديدة من العملات الصعبة التي تغادر الاردن بلا عودة لحاجة العمالة الوافدة لهذه التحويلات، ويمكن ان يكون وجود العامل مبررا في حالتين:-

أ- ان يشغل مهنا لا يتمكن الاردنيون من اشغالها.  
ب- ان يكون عدد الاردنيين غير كاف لاشغال بعض المهن والوظائف.

وفي كلتا الحالتين لا بد ان يحصل العامل الوافد على تصريح للعمل، وان يتم استقدامه واستخدامه وفق القوانين والاصول المتبعة في اطار سوق منظم للعمالة

والعاملين الاردنيين في الداخل والخارج.  
والبطالة والفقر عنصران مترابطان، وعلى الحكومة التزاما بكتاب التكليف السامي رسم السياسات وتفعيل كافة الاجراءات التي تضمن الخلاص، وحيث طال الانتظار وبدأت مشكلة الفقر تكبر كل يوم واصبحت مشكلة البطالة تزداد تعقيدا واعداد العمالة الوافدة تزداد الى ان أصبحت ظاهرة واضحة، وبعضهم بلا عمل، واحذر هنا من الآثار الاجتماعية السلبية لمثل هذه الحالة.

معالي الرئيس  
الزميلة والزملاء الكرام  
لا بد من التذكير دائما بان الحاجة ماسة الى تاهيل وتدريب القوى العاملة الاردنية وتطوير وتحديث القدرات بما يتفق وحاجات سوق العمل وينسجم مع تطور التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات.

المواصلات في عمان والضواحي والتي نهبنا لها في كل مناسبة حيث يزداد يوميا الازدحام على مواقف السرفيس والباصات، نأمل بايجاد حل لمعاناة هؤلاء الاخوة المواطنين مطبقين بذلك قوله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان». صدق الله العظيم.

كذلك فانه اتمنى وارجو وزير المياه ازميل المهندس سمير قعوار تنفيذ وعده بتحقيق رغبة وحاجة سكان مناطق جنوب عمان في تنفيذ مشروع الصرف الصحي والذي وعدنا به منذ عام (١٩٨٦) ويقوم مواطني هذه المناطق بدفع ضريبة المجاري منذ اكثر من عشرين عاما. انا متأكد من انه مش راح يعمل شيء.

معالي الرئيس  
السيدة والسادة الزملاء  
لقد طالبنا الحكومات

واما توفير رؤوس الاموال بهدف تشجيع الاستثمار فانه اود ان اؤكد هنا ان لدى المؤسسات المالية الاردنية امولا مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي يمكن اعتبارها نواة خيرة لمثل هذا النشاط بالاضافة الى تنسيق عمل صناديق التمويل الصغيرة مثل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية. ولا يجوز باي حال ان تنسى اموال الاخوة الاردنيين الافراد في الخارج وضرورة دراسة افضل السبل لحفزهم على استثمار هذه الاموال محليا في مشاريع متعددة يمكن ان توفر فرص عمل عديدة وكذلك الامن والطمانينة للمواطن الاردني في هذا البلد الطيب.

معالي الرئيس  
الزميلة والزملاء الافاضل  
اتمنى على الحكومة الموقرة ان تولي اهتماما خاصا الى حل مشكلة

هكذا من الأهل

السابقة لوضع اسس جديدة لضبط تعيينات الفئة الرابعة والتعيينات التي تتم على حساب المشاريع، وان لا تكون متروكة لحرية المسؤولين وذلك حتى نتجنب الشك الذي يثار بخصوص هذه التعيينات، نأمل من حكومة الرئيس الكباريتي ان تضع حدا لهذه المخالفات وهدر المال العام. كذلك فاني انبه الى ضرورة دعم الجمعيات الخيرية وان يعاد النظر في واردات ضريبة الخدمات الاجتماعية وان يخصص الجزء الاكبر منها للجمعيات الخيرية والا فان الكثير من مشاريع الخير سوف تنحصر وتتقلص بشكل كبير.

معالي الرئيس  
الزملاء الكرام

واذا ما كانت الحكومة جادة في التعامل مع الوحدة الوطنية بصدق وبموضوعية بعيدا عن الشعارات، وإذا ما كانت راغبة في ان تتبرك

بصمات صادقة في هذا التوجه، فان هناك الكثير مما هو مطلوب منها لمواجهة هذه القضية التي اصبحت شوكة في خصر الوطن. هذا الوطن الذي لا يمكن استمرار نماءه وتطوره الا بترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية بهدف صهر المواطنين في بوتقة المجتمع الاردني الواحد.

قال تعالى: «ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون».

وعلينا هنا ان نقف على بواث الفرق بين التجمعات السكانية من مختلف الاصول والمنابت فنعمل على استئصالها من جذورها ونضرب بيد من الشدة على دعائها. وانني من هذا المنبر لاحذر ان هلاك البلد لن يكون الا من خلال التفرقة والتجزئة ومما يرتبط بذلك من ممارسات تلمسها بشكل واضح في مختلف مرافق الدولة، فليس من المصلحة

منطقته، وإذا هي التعيينات موقوفة على المنطقة والصحة والرفاق، وبعد ذلك فهي استثناء لكل الآخرين، والمصدق في اوضاع المؤسسات المستقلة يرى العجب العجيب، فالاصل والمنبت هما معيار التوظيف والاستثناء، وليس هناك من اهمية البتة للمؤهل والخبرة والتخصص. ان زمرة الوحدة الوطنية تعني زمرة الامن الوطني، فهل نحن على استعداد لمواجهة ذلك.

هذه صرخة ارجو ان لا تذهب عبثا، انني من على هذه المنصة لادعو الى وضع تشريع يحظر الممارسات التي تؤكد التمييز بين المواطنين وعندم العدالة والاقليمية، فالاقليمية البغيضة التي وصفها نبينا العظيم محمد رسول الله، صلى الله عليه وسلم بانها نتنة.

الوطنية استثناء احد من وظيفة او منصب بسبب جهوية او اقليمية او اصل او منبت. وليس من المصلحة الوطنية تقديم مواطن في وظيفة بسبب تلك الجهوية والاقليمية والمنبت، والغريب انه بالرغم من ان القائد جلالة الحسين قد رفضها عاليا «فهو خصم لمن يعمل على هدم الوحدة الوطنية الى يوم القيامة» ان الغريب ان الوزارات المتعاقبة بدون استثناء قد اسهمت في زمرة الوحدة الوطنية من خلال ممارسات واضحة تؤكد على ان هناك واد بين ما يقال وبين ما يمارس، وكان هناك شيء لا نعرفه نحن في السلطة التشريعية، تقوم بتنفيذه السلطات التنفيذية والمتعاقبة. ان نظرة متفحصة في ممارسات معظم وزارتنا المتعاقبين تظهر العجب، وإذا هو بقدرة قادر امين عام الوزارة من

هكذا من الأصيل

دولة الرئيس، ابا عون  
واذا ما كنت يا سيدي  
الرئيس جادا في ثورتك  
البعضاء، وأنا أمل ذلك الا ان  
التجارب السابقة في الاصلاح  
الاداري والرغبة في وضع امور  
العمل الوظيفي في اطارها  
الصحيح قد فشلت كلها بدون  
استثناء، وبالرغم من ان كل  
الحكومات المتعاقبة في  
العهد الثلاثة الاخيرة قد  
اخذت على عاتقها وتعهدت  
بالاصلاحات الادارية الكفيلة  
بوضع الرجل المناسب في  
المكان المناسب، والقضاء  
على الترهل والفساد  
والمحسوبة الا ان الحصيلة  
في كل المرات مزيدا من  
الانحراف، ومزيدا من وضع  
الرجل غير المناسب في  
السدة وتقديمه ومزيدا من  
الترهل والمحسوبة والفساد،  
وخوفي ان التحدي الذي يواجه  
حكومتكم هو اكبر من طاقتها  
واكبر من قدرتها على  
مواجهته، ومع ذلك فانني

على ثقة بمقدرتك وعلى ثقة  
بمقدرة الخيرين في حكومتك  
وسوف نلزمكم بوعدكم.  
معالي الرئيس  
الزملاء والزميلة الكرام  
ان التضامن العربي وفي  
المرحلة الحالية هو الاكثر  
اهمية، وقد عانى الوطن  
العربي الكثير مما هو على  
الساحة العربية واصبحت  
اقطار الامة العربية الاكثر  
بعدا عن مفهوم الوحدة  
والموقف الواحد والمصير  
المشترك. ولم يستفد من هذه  
الفرقة الا العدو الذي يتربص  
بهذه الامة ومصالحها. وفي  
الوقت الذي تتوحد اوروبا فان  
هذه الخلاف تزيد في هذه  
المنطقة، ونعمل جميعا على  
زيادة حدتها والابتعاد عن  
الرؤية التي عاشها السلف  
الصالح من انه ليس هناك من  
مصير لهذه الامة اذا لم تتوحد،  
وان الوحدة والتضامن العربي  
هو البرد الصديق على ما يجري  
على الساحة العربية، وبقينا

انه مطلوب من قادة هذه الامة  
ان يصدقوا شعوبهم وان  
يسهموا في بناء هذا التضامن  
واذا ما كان الاردن يسعى  
بخطى حثيثة للتغلب على ما  
خلفته حرب الخليج المدمرة  
والتي جعلت هذه المنطقة  
فريسة للاطماع الاجنبية  
لاستنفاد ثروتها وامكانياتها،  
فان المطلوب من الاردن بناء  
علاقات بعيدا عن المحاور  
والتكتلات فهذه امة واحدة وكل  
بلد من بلدان هذه المنطقة  
عزيز علينا عزة هذا الوطن  
الشامخ بكبريائه.  
وتبقى مشكلة العراق  
الدائمة والتي يحتاج الى  
الجهد المكثف لتخفيف  
معاناة الشعب العراقي الذي  
عانى الامرين، وليس هناك  
من شك ان علينا ان نسهم في  
تخفيف مصابه ونؤكد على  
وحدة شعبه وارضه، ونقول  
لقوى الشر ان تجرّع شعب  
العراق لن يسقط النظام فيه،  
وانا انبه الى تحول العراق الى

قنبلة تزلزل المنطقة باسرها  
شظاياها العنف والفوضى  
والحق، فالعراق الابي الذي  
كان لكل العرب سوف يبقى  
كما هو، والمطلوب من الاردن  
ان يكون في صف هذا الشعب  
الطيب المناضل في مواجهة  
الهجمة الشرسة التي يعيشها.  
وفي نهاية كلمتي لا بد لي بعد  
ان استمعت لبيان الحكومة.  
ولمعرفتي بشخص رئيسها،  
وعلى قدرته في تحقيق الكثير  
مما جاء بالبيان. وكذلك  
الصفوة الطيبة بعدد ليس  
بالقليل من وزراءه، فانني  
اعلن منحي الثقة لهذه الوزارة  
مع تمنياتي لها بالتوفيق  
والنجاح في رفعة الاردن  
وعزته في ظل قيادته  
الهاشمية المباركة، والسلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته.  
معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله،  
المتحدث الزميل فياض جرار  
والمتحدث الذي يليه الزميل  
خليل حدادين.

هكذا من الأهل



السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الأفاضل،

استمعنا يوم الأربعاء

الماضي، الى دولة الرئيس

الزميل السيد عبد الكريم

الكباريتي يلقي بيان حكومته،

وكان بياننا لم يقتصر في

التفرد على مسألة طوله

فحسب، بل تفرد في تبويبه

وسرده لطموحات الحكومة

ايضا، والتي تبدو طموحات

كثيرة كبيرة نسأل الله العلي

القدير ان يوفقنا معا

لتحقيقها من خلال تعاون

مثمر مبني على الثقة

والاحترام بين السلطتين

التنفيذية والتشريعية.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء الأفاضل،

لقد تعودنا في معظم بيانات

الحكومة المتعاقبة التي

تطلب من خلالها ثقة مجلسنا

ان نسمع كل ما نحب ان

نسمعه، ثم تمضي الايام ونجد

ان الرعشود الكبيرة والطموحات الكبيرة قد صفرت او تبخرت او انصرفت عن مسارها، ولم ينفذ منها الا القليل، فهل ستكون حكومة زميلنا الشاب مختلفة في اجراءاتها عن سبقها، وهل ستلتزم بما وعدت أمل ذلك وكلي قناعة بعزم دولة الرئيس واخلاصه وكفاءه زملاءه. وارجو ان اؤكد ان مصداقية هذه الحكومة لدى المواطنين لن تتحقق الا اذا عكست اجراءاتها المبادئ التالية دون تردد او تهاون:

- ١- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لدى اجراء التشكيلات في المناصب القيادية في الحكومة، وامتداد الكفاءة وحدها اساسا في التعيين، باعتياد ان العمل العام واجب وتشريف لخدمة هذا الوطن لا مجرد توزيع للمغانم وارضاء لهذا او ذاك.
- ٢- تبسيط الروتين في

دوائر الحكومة، وتسهيل انجاز المعاملات التي تمس حياة المواطنين اليومية، وتوزيع الصلاحيات، بحيث لا يضطر المواطن الى السفر من مكان الى آخر لانجاز معاملة تخصه، اي ان تصل خدمات الحكومة الى المواطن في محل اقامته لا ان يصل المواطن الى الخدمات.

٣- تعزيز المسيرة الديمقراطية ومناخ الحرية المسؤولة، بحيث يشعر المواطن ان ما يتمتع به من مناخ الحرية والتزامه بما تفرضه هذه الحرية من مسؤوليات جزء من حقوقه الدستورية الثابتة، لا منة من الحكومة تمنحها متى شاءت وتحجبها عندما تريد. فالوطن لا يبنيه الا مواطن جر ملتزم مؤمن.

٤- مراقبة الاسعار للحيلولة دون المغالاة فيها وتحميل المواطن فوق طاقته في الحصول على الضروريات

اللازمة لاسرته، والتأكد من وصول الدعم الى مستحقيه باجراءات بسيطة معقولة، وتكثيف الرقابة الصحية على الغذاء سواء ما كان منه مستوردا او ذلك المصنع محليا لضمان الحد المطلوب من الجودة والتأكد من توافر الشروط الصحية اللازمة.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

هذه بعض العناوين البارزة للقضايا الرئيسية التي تشغل بال المواطن على مستوى الوطن، وهي واردة - بصورة او باخرى - في البيان الوزاري لحكومة الزميل دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، وقد رايت التاكيد عليها لانني اشعر ان هذه الحكومة جادة في سعيها نحو التغيير، ولانني اؤمن جازما ان الحكومة لن تتمتع بالمصداقية لدى الشعب وممثليه في هذا المجلس الا اذا نهضت الى وضع هذه الامال

هكذا من الأصيل

والطموحات موضع التنفيذ، وخاصة ان تطبيقها فعلا لا يحتاج في معظمه الا الى نية صافية مخلصه وحزم اداري ومتابعة حثيثة.

هذا على نطاق الوطن كله، اما ما يتصل بمحافظه الزرقاء، التي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم، فهناك الكثير من المشكلات التي ما زالت تنتظر الحل الشافي، بالرغم من الوعود المستكررة التي حصلنا عليها من الحكومات المتعاقبة نتيجة لمتابعاتنا المستمرة والصاحنا على ضرورة التصدي لحل هذه المشكلات التي تؤرق مضاجع المواطنين، ولعل من ابرزها مشكلة عطل الزرقاء والرميفة وتفويض اراضي الدولة للمواطنين والاسكانات المتعددة، فهذه المشكلة الثلاثية الابعاد قديمة، وابعادها الجغرافية واضحة وكذلك ابعادها الانسانية، لما

تسببه من معاناة لاصحابها الذين انفقوا او استثمروا وما زالوا سنة بعد سنة، ينتظرون الحل النهائي الشامل الذي يحفظ حقوقهم، وتكون الحل العادل لقضيتهم التي لا يحتاج حلها الا الى نية مخلصه وقرارات جريئة تضع الامور في نصابها مرة واحدة.

وستكون هذه القضية شاهد صدق على مدى اهتمام الحكومة بقضايا المواطنين ومغيارا لمصادقاتها في السعي الجاد المخلص لمعالجتها.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

ان البيانات الوزارية وردود النواب وتعليقاتهم عليها في جلسات الثقة، تكون مناسبة لطرح قضايا الوطن والمواطنين والحلول المقترحة للمشكلات، والتوجهات التي ستتخذ مسيرة الحكومة، واذا لم

تقترن بالتطبيق على ارض الواقع بحيث يلمس المواطنون آثار هذا التطبيق، ظلت البيانات وظلت معها التعليقات من نوع الكلام الذي يندرج في خانة الكلام المعسول، واسأل الله ان تكون هذه الحكومة وبِعِزَم رئيسها الشاب الزميل دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، واخلاص اعضائها وتفانيهم، حكومة عمل ملموس لا كلام معسول، وان يوفقنا جميعا لتحقيق اهداف هذا الوطن الغالي وخدمة مواطنينا في ظل الراية الهاشمية المظفرة وبرعاية الحسين المعظم القائد الباني، وولي عهده الامين الحسن المعظم، انه نعم المولى ونعم النصير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :  
وعليكم السلام ورحمة الله،  
الزميل خليل حدادين  
السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس، حضرات النواب  
لعل من باب المصادفة ان تتقدم حكومة دولة الاستاذ عبد الكريم الكباريتي ببيانها الوزاري بتاريخ يتوافق مع ذكرى عزيزة على كل الاحرار العرب والاردنيين خاصة وهي ذكرى تعريب الجيش العربي الاردني وتخليصه من القيادات الاجنبية بعد نضال وتضحيات عزيزة قدمها شعبنا بكل مستوياته كبدية لخلاص من الارتباط بمستعمره الانجليز آنذاك ومحاولة التلاحم مع القوى القومية التي كانت تسعى جاهدة لتحقيق الوحدة العربية والتقدم بعد ان كان شعبنا قد احبط محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد.

وقد استمع النواب المحترمون في هذه المرحلة الحالية الى بيان الحكومة الذي تلاه دولة الرئيس بعبارات جميلة ومؤثرة

هكذا من الأصيل

كما جاء ذلك في خطاب التكليف السامي.

ناخذ وبكل صراحة ووضوح على رئيس الوزراء انفعاله الواضح في اول لقاء له مع نواب الشعب واسلوبه في محاولة اظهار «العين الحمراء» لهم باستعمال الآية الكريمة وتفسير كلماتها لتخدم غرضه والوميد في قوله "حتى ولو زلزلت الارض زلزالها واخرجت كافة القوى افعالها..." ونرد على دولته بالآية الكريمة: - (ولا تمشي في الارض مرحا انك لن تخرق الارض ولن تبلغ الجبال طولا)... صدق الله العظيم.

وارحب ايضا بما جاء بالبيان الوزاري حول التوجه نحو الغاء وزارة الاعلام ونأمل ان يكون جديا ومناقد التوجه نحو تحويل اعلامنا الرسمي الى اعلام وطني وليس اعلاما للحكومة فقط، وان تسخر مؤسسات الاعلام لخدمة المجتمع والحقائق الاعلامية

فاشار الى العديد من القضايا والهوم الوطنية من وجهة نظر الحكومة، ولكن البيان في المحصلة النهائية قد لا يختلف في شيء عن جميع البيانات الحكومية السابقة الا من حيث جزالة الصيغ والعبارات وهي جميعها لم تنتج الا القليل من الآثار على الواقع الجماهيري والوطني فكانت في النهاية كقبض الريح، ناهيك عن التناقض الدائم بين معسول القول وقلة الفعل، الامر الذي يدهونا اكثر واكثر الى الحذر في التعامل مع الكلام الجميل الذي صيغ فيه البيان الوزاري.

معالي الرئيس  
حضرات النواب

ابتداء اسجل للحكومة وقد كان رئيسها وزيرا للخارجية في الحكومة السابقة، اسجل لها جزأتها على الاعتراف بوجود خلل كبير في عمل تلك الحكومة وان تصويب ذلك الخلل يحتاج الى ثورة بيضاء

وليس في الطرف المعادي او المضاد كما جرى في العهد الماضي حيث امتلات قيود المحاكم بقضايا الصحافة والصحفيين واصحاب الرأي الامر الذي لم يشهد له تاريخ الاردن مثيلا حتى في اسوأ ظروف الاحكام العرفية.

ولكننا في ذات الوقت نتحفظ على تشكيل الحكومة بهذا العدد الكبير من الوزراء واسلوب تشكيلها، فقد كانت الشكوى دائما قائمة مما يسمى بالحمولة الزائدة والمحمسوية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وها هي الحكومة الحالية وهي ترفع شعار محاربة الفساد والترهل والثورة البيضاء تقع في ذات الاخطاء التي ناخذها على من سبقها من الحكومات.

ولا بد للاهمية الخاصة ايضا من الاشارة الى ما جاء في البيان الوزاري من حيث التأكيد على دور الاردن

المحموري في الحقلين العربي والدولي، ليصبح الاردن نموذجا حقيقيا للوطن الذي ننشده بعيدا في سياساته عن المحاور والتصادم مع الاقطار العربية الاخرى، ونأمل ان تكون تصريحات رئيس الحكومة حول السياسة الخارجية التي يحتفظ الان بحقيبتها اكثر امتدالا وتوافقا مع توجهات شعبنا بعدم الاساءة الى الاقطار العربية المجاورة وهي السمة التي كانت واضحة حتى الان في ذلك المجال.

معالي الرئيس  
حضرات النواب

لقد جاء البيان الوزاري مسهبا ومفصلا وموزعا على عدد من العناوين والمحاور ولا يستطيع اي نائب في مقام هذه المناقشة وبحكم الوقت المحدد للكلام في موضوعه ان يوفيه حقه، لذلك فلا بد هنا من التأشير على النقاط الرئيسية فيه

هكذا من الأصيل



وبالسرعة الواجبة.

## ١ - في السياسة الداخلية :

١- وبعد اعتراف الحكومة باستئثار ظاهرة الفساد والترهل فاننا نتذكر ان كل حكومة سابقة كانت تدعي محاربة تلك الظاهرة ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق رغم مرور سنوات على ذلك الشعار بل ان الامر كان يزداد سوءاً. وبهذه المناسبة نشير الى ان مشروع قانون مكافحة الكسب غير المشروع الذي اقره مجلس النواب السابق الذي كان رئيس وزرائنا الحالي عضواً فيه قد جرى تغييبه وتجاهله والاحتفاظ به في ادراج مجلس الاميان حتى يومنا هذا وانتنا نطالب بان ينفض عنه غمض الزمان واخراج اقراره وتطبيقه.

٢- وحول قضايا البطالة والفقر والغلاء لا بد من القول ان الامر في هذه القضايا قد استفحل ويات يشكل مخاطر

جسيمة على مجتمعنا، ولم تتم او تجرى محاولات جديّة لمعالجة تلك القضايا بغير الشعارات والخطب الرنانة، ولم تثمر كل الوعود بحقبة السمن والعسل التي سبقت ولا تزال تساق في التخفيف من الفاقة والجوع حيث اظهرت الاحصائيات الزيادة الخطيرة في نسبة البطالة بل لقد اصبحت السمة الحالية هي مزيد من الفصل التعسفي في المؤسسات والمصانع والبنوك وبعض الصحف وهذا الفصل يتركز على نشاط العمل النقابي وقيادته، دون رادع من اية جهة رسمية، وارتفاع خط الفقر يوماً بعد يوم حتى شمل معظم الفئات متوسطة الدخل بينما يزداد ثراء طبقة الاثنياء المجدودة والمستغلين على حساب السواد الاعظم من ابناء شعبنا وكذلك فان الخط البياني للأسعار وخاصة المواد والخدمات الاساسية يتصاعد

بصورة مذهلة الامر الذي ادى ويؤدي الى تاكل الاجور وزيادة المعاناة والفقر ومن هنا لا بد من ربط الاجور بغلاء المعيشة.

ج - وفي مجال السياسة الاقتصادية وبعد ان اقر مجلسكم الكريم ما يسمى بقوانين الحزمة الاقتصادية والتي كان يأمل منها تشجيع الاستثمار لتوليد فرص عمل جديدة في السوق الاردني الا اننا نلاحظ ان السياسات النقدية والمالية ومنها رفع اسعار الفائدة والتي تحد من الاستثمار وتعمل على جمود الاقتصاد ورفع سعر المنتجات المحلية مما يقلل فرص المنافسة في التصدير للخارج وان عذر الحكومة المحافظة على سعر صرف الدينار والذي يتحقق باساليب اخرى منها خفض الاستيراد وخاصة في المواد الاستهلاكية الكمية على سبيل المثال.

ورغم ارتبساط ذلك بالسياسات الخارجية وعدم مراعاتها لبعثنا الاستراتيجي والاقتصادي وماقدمته غرف الصناعة والتجارة الاردنية وما كتبته المحللون الاقتصاديون عن الآثار الخطيرة المترتبة على تخفيض الصادرات الاردنية الى القطر العراقي الشقيق، فان الحجج التي ساقتها الحكومة لتبرير خفض البروتوكول التجاري مع العراق لم تكن لتقنع احداً من المواطنين اذ الكل يكاد يجمع ان القضية اولا واخرا هي توجهات سياسية جديدة عبرت عنها مسبقاً تصريحات المسؤولين الاردنيين ومن ضمنهم وزير الخارجية آنذاك رئيس الحكومة الحالي، واتخذ هذا القرار بغض النظر عن اثره على الصناعات الاردنية وزيادة البطالة في سوق العمل الاردني. ولتوفير الوقت هناك

هكذا من المأجور

عناوين منها المخصصة حقيقة والتي تؤدي الى بيع مؤسساتنا العامة والناجحة منها، اما المتنفيذين او الشركات الاجنبية.

وهناك المديونية ايضا:

ان الحديث عن تخفيض المديونية واعبائها كما جاء في بيان الحكومة مناقضا للممارسة الفعلية والتي نشهد فيه اقتراضا يزيد عن حجم السداد السنوي كما جاء في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ والنتيجة ارتهان قرارنا الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية والدول الاجنبية بالاضافة الى تحميل الاجيال القادمة اعباء لا ذنب لهم فيها. الزراعة تكلموا الاخوان وخاصة في الاختناقات التسويقية وغيرها.

والسياحة ايضا وتحذر هنا من قيام دولة العدو الصهيوني بتسويق كنوزنا الاثرية ضمن برامجها لان اثارنا

شاهد على تراثنا وتاريخنا ومميزا لهويتنا الوطنية والقومية. الصحة تكلم قبلي الكثير. التموين حقيقة في التموين هناك نقطتين:-

وكذلك فان معاناة المواطن في الحصول على المواد التموينية باسعار معقولة تتناسب مع دخله من المسائل التي تزداد صعوبة وعلى الحكومة زيادة دعم المواد الغذائية الاساسية والاهتمام بالمواسفات والصحة الغذائية والتي ما تزال دون المستوى المعقول.

وهناك عن المرأة وعن المعلم والشباب، حقيقة في الشباب ما يرصد في ميزانية وزارة الشباب لا يمكن ان يكون كافيا لدمم الخوادي الرياضية ورفع مستوى الشباب مستقبل الوطن.

٢- وفي السياسة الخارجية:

١- ان دعم شعبنا العربي

الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير ارضه وترايه الوطني حق مقدس يتفق مع كل الشرائع السماوية واننا لا نتفق مع الحكومة بوصفها مقاومة الاحتلال (بالارهاب) وانما هي عمليات استشهادية وحق مشروع حتى يزول الاحتلال عن صدور شعبنا في المحتل من ارضينا العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وعودة اللاجئين والنازحين الى مدنهم وقراهم.

ب- فقد اشرت في مقدمة كلمتي هذه الى الطبيعة التي يجب ان تتوافر في الدور المحوري الاقليمي وما يكفل تنميته وتعظيمه في سياق احترام حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بعيدا عن الحدية والتضاد او التصادم مع ادوار الاقطار العربية الاخرى او التدخل في شؤونها الداخلية، مع الاشارة الى ان دور الاردن يجب ان

يستمد قوته من مصالحه الوطنية والقومية وليس من مותרات او اعتماد على قوى خارجية او ضغوط دولية او اتفاقات اقليمية وقد شهدنا في المرحلة السابقة وفي التصريحات الرسمية تجاوزا غير مبرر عن السياسات المتزنة والمعتدلة التي ينادي بها البيان الوزاري ويجب ان تكون محكومة بالمصالح الوطنية والقومية العليا.

ج- ان المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الحكومة مع قضية شعب البحرين وتطلعاته نحو تحقيق الديمقراطية والتعددية واتهام المسؤولين الاردنيين لقيادته المناضلة بالارهاب يتناقض تباهيا مع تعامل حكومتنا ذاتها مع ما يسمى بالمعارضين العراقيين واعتبارها اياهم ديمقراطيين، والسماح لهم بفتح مكاتب لممارسة نشاطاتهم من عمان ضد الدولة الشرعية وهذا

هكذا من الاصل



العمل يناقش قناعات الشعب في الشارع الاردني، مع ان الجميع يعرف بان هؤلاء الخارجيين معروفون بارتباطاتهم بالمخططات والمراكز الاستخبارية الاجنبية المعادية، وكان رئيس وزرائنا الحالي قد وصفهم ودمغهم بذلك الوصف عندما كان وزيرا للخارجية في اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب التي كان يرأسها حين ذاك معالي الزميل عبد الله النصور.

د - نأخذ على بيان الحكومة ايضا غياب موضوع النزاع بين اليمن واريتريا حول ارخبيل حنيش اليمني وموقف الاردن من ذلك النزاع ومن قضية الجزر في الخليج العربي، وكذلك غياب قضايا الحصار العربي والدولي المفروض على العراق والسودان وليبيا او عدم التطرق اليها بالجدية التي تستحق.

معالي الرئيس

#### حضرات النواب

ان التاكيد على ان الشعب مصدر السلطات وان كان واردا في الدستور فانه بحاجة الى تفعيل اكثر من اي وقت مضى بسبب ما لمسناه ونلمسه من التجاوزات على ارادة الشعب وحقوق المواطن ما دمنا نسعى الى سيادة الدستور وتعزيز المؤسسات في دولة يسودها القانون.

وان قضية المحكمة الدستورية التي سبق ان طرحتها الخطابات الملكية وتحديث حولها البيانات الحكومية السابقة لم تر النور رغم ما اخذته من ابحاث وحوارات آنذاك، ولم نجد في بيان الحكومة الحالية اي اثر لكل ذلك.

ان ما جرى في عهد الحكومة السابقة من تجاوزات والتدخل في شؤون القضاء مما ادى الى استقالة او احوالة العديدين من كبار القضاة على التقاعد ومنهم اشخاص مشهود

لهم بالكفاءة والنزاهة هو تدخل في شؤون السلطة القضائية وحرى بنا نواب الشعب ان نطالب بفتح تحقيق نزيه وحيادي لكشف التجاوزات الدستورية ومحاسبة المسؤولين عنها، بنفس الوقت اطالب الحكومة ومجلس النواب بدعم الجهاز القضائي معنويا وماديا ليتمكن من اداء رسالته السامية واهدافه النبيلة في تحقيق العدل وانصاف المظلومين وحماية الديمقراطية.

ان موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين العاملين والمتقاعدين يجب ان ينالوا وباستمرار اهتمام الحكومة لرفع مستوى معيشتهم حيث تآكلت الاجور ولا بد من ربط الاجور بفلاء المعيشة، ولا بد من تعديل قانون الضمان الاجتماعي لرفع المعائدات التقاعدية لشريحة واسعة من ابناء شعبنا.

#### معالي الرئيس

#### حضرات النواب

وللاهمية الخاصة لاشراك الشعب بكل فئاته في بناء المستقبل فان وضع قانون للانتخاب لمجلس النواب يجب ان يحظى باهتمام خاص ودراسة على كافة المستويات، ونحن من جانبنا في حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني رفضنا ونرفض صيغة الصوت الواحد ذلك لاننا نرى في تلك الصيغة اداة لتفتيت مجتمعنا وزرع العداوات والبغضاء بين طبقاته وفئاته وعشائره، وفيه تجاهل وتجاوز على الاسس الديمقراطية النيابية ومقتضياتها في التنظيم والتعددية الحزبية بحيث يوجه صوت الناخب للاتجاهات والبرامج وليس للأفراد او الاشخاص بحسب قدراتهم على النفاق والتزلف وامكاناتهم المالية.

ونرى ان القانون السابق قد

هكذا من الأصيل



ادى الى عزوف غالبية شعبنا عن ممارسة دوره فلادوا بالصمت وهم يتفرجون على لعبة اخراج غالبية برلمانية مدروسة ومبرمجة لتمرير القوانين المصيرية، فنشأت بذلك مقولة الاغلبية الصامتة فيما سادت مقولة الاغلبية البرلمانية، ولعل انتخابات نقيب المهندسين ليث شبيلات الاخيرة تشكل خير استطلاع للرأي واستفتاء على سياسة الحكومات من اتفاقيات السلام والتطبيع مع العدو الصهيوني ونرى كذلك ان قانون الانتخاب لمجلس النواب يجب ان يقوم على نسبية التمثيل والتصويت للقوائم بحيث تتمثل في مجلس النواب كافة توجهات الشعب، وللتدليل على اهمية مبدأ النسبية وعدالته فانني اشير الى ان مجموع اصوات من لم يخالفهم الحظ بالفوز بعضوية مجلس النواب الحالي اكثر بكثير من مجموع

الاصوات التي حصل عليها مجموع النواب الحاليين. معالي رئيس المجلس : السيد خليل حدادين : اعيد هذه لتفهمها اذا سمحت دولة الرئيس. معالي رئيس المجلس : في كل الدنيا هيك يا اخ خليل مش بس عندنا تفضل. السيد خليل حدادين : يا سيدي ما فيه في الدنيا صوت بيروح صفر، التمثيل النسبي بيخلي كل صوت له قيمة، اما مش عيب علي يا دولة الرئيس. معالي رئيس المجلس : تفضل كمل حديثك. السيد خليل حدادين : انا واحد منكم، دولة الرئيس ارجو ان لا تقاطعني. وللتدليل على اهمية مبدأ النسبية وعدالته فانني اشير الى ان مجموع اصوات من لم يخالفهم الحظ بعضوية مجلس النواب الحالي اكثر بكثير من

مجموع الاصوات التي حصل عليها مجموع النواب الحاليين، (واسأل وزير الداخلية). معالي رئيس المجلس : اللي ترشحوا (٨٠٠) وعدد اعضاء مجلس النواب (٨٠). السيد خليل حدادين : ولذلك النسبيه ما بيروح اصوت صفر، واننا هنا اذ نوكد على مواقفنا السابقة من ضرورة اشراف السلطة القضائية على الانتخابات البلدية فاننا نطالب الحكومة بتوضيح المقصود من قولها في بيانها عن اعتماد هيئة قضائية لتلك الغاية. ان الديمقراطية في مفهومنا هي منهج حياة والتعددية السياسية تعني ان يكون المواطن حراً في اختياره وتوجهه ضمن ثوابت الامه ومصالحه الوطن، وان حقوق الانسان ركيزة في بناء الوحدة الوطنية والقومية والحرية والعدالة الاجتماعية

فالحوار القائم على الاحترام المتبادل بين كافة اطراف العمل السياسي هو ركيزة اساسية لاشتراك الجميع في صنع القرار وتنفيذه. واخيراً وليس اخراً فانني اكرر ما سبق ان قلته في مناقشة بيان حكومة سابقة، باننا القوميون وبالتعاون مع كل الخيرين في هذا القطر سنعمل ما بوسعنا للحفاظ على هوية الاردن القومية في ذات الوقت الذي سنقاوم التطبيع مع الكيان الصهيوني وبمختلف اشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية، ونعلن انه لا يجوز لاي قوة او سلطة ان ترغمنا وشعبنا على ذلك التطبيع وسوف نسعى الى رفع الحصار الظالم عن شعبنا في العراق الشقيق لكي يستمر في عطاءه واداء دوره القومي وهو الذي لم يبخل يوماً في تقديم التضحيات والدم لاجل امته، واذا كانت الدول المعتدية والمتحالفة

هكذا من الأصل

معها تصر على معاقبة ٢٠ مليون مراقبي بالتجويج والمرض والأذى فان ذلك ما كان ليحصل لو قبل العراق الخنوع والركوع امام الطغوت والسير في الطريق الذي قبله الآخرون في بلاد الملح والنقط المحترق.

ولاننا نرى في حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني ان بيان الحكومة الذي نحن الان بصددده وعلى الرغم من صياغته وجميل الكلام الا انه جاء قاصرا عن تلبية طموحات ومصالح شعبنا بل ومتعارضا معها احيانا ومتجاوزا عليها احيانا اخرى، اعلن بانني (احجب الثقة) عن الحكومة تاركا الحكم عليها للمستقبل والتاريخ ان هي افلحت في اعطاء القناعة بغير رؤيتنا هذه، والله يحفظكم.

معالي رئيس المجلس :  
شكرا للاستاذ خليل حدادين،  
تفضل اخ عبد الله.  
الدكتور عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم حقيقة لقد فاجئني معالي النائب الزميل الرئيس المكلف بما قاله من كلمة عيب في وصف كلمة الزميل خليل حدادين، ارجو شطب هذه العبارة لانها استهلال غير موفق في العلاقة بين الحكومة وهذا المجلس، وشكرا.

معالي رئيس المجلس :  
شكرا، ان الحديث في هذه المناسبة ينصب على بيان الحكومة، الحقيقة اشد ما يمكن وطئته ملي وعلى زملائي، ان يكون الحديث منصبا على مجلس النواب من قريب او من بعيد باي شكل من الاشكال الذي يؤذي مشاعر ونفسيات الزملاء، لذلك ارجو دائما ان نربى في الحديث عن انفسنا، لانه لا اقبل على نفسي ان اكون في مجلس شريك به ومضو به والمنع من قريب او من بعيد الى وزن هذا المجلس او الى قيمة هذا المجلس بالشكل السلبي لا

بالشكل الايجابي، لذلك الجلسة اوشكت ان تنتهي وفقط اود ان اذكر انه بقي لدينا (سبع) متحدثين واذكر باسماء المتحدثين هم:  
الزميلة توجان فيصل، حاتم الغزاوي، فوزي الطعيمة، بسام حدادين، فواز الزعبي، عبد المجيد الاقطش، عبد الباقي جمو.  
ارفع الجلسة الى نهار الغد الساعة العاشرة وشكرا لكم.

( انتهت الجلسة )

م ٠ سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

حكم خير  
امين عام مجلس الامة

هكذا من الأهل



#### • وقائع العدد

مطالب محافظة الكرك كما قدمها سعادة الدكتور نزيه عمارين المحترم :-

تتلخص ما يلي :-

- (١) ضرورة الاسراع بالفتتاح مستشفى الكرك الحكومي الجديد نظرا لحاجة المحافظة الماسة الى خدماته سيما وان المستشفى الحالي لم يعد يفي باحتياجات المحافظة المتزايدة اضافة الى ان خدماته هي بعيدة ودون الحد الأدنى المقبول والمتعارف .
- (٢) وضرورة تزويد المحافظة بوحدة تصوير شعاعية متكاملة متقدمة بما فيها جهاز تخطيط طبقي نظرا للحاجة الماسة والافتقار اليه في جميع محافظات الجنوب .
- (٣) ضرورة الاسراع في بناء وتأسيس المدينة الصناعية في منطقة اللجون الحكومية لتكون عامل جذب للمشاريع الصناعية والانتاجية وهذا هو الحل الامثل لمعالجة مشكلة البطالة .
- علما بان نسبة الفقر المدقع في محافظة الكرك هي من اعلى النسب في المملكة ولم يعد لدينا ما يسمى بجيوب الفقر بل اصبحنا نتحدث عن مناطق الفقر خاصة قرى الخريشه، قرى العمر ، وقرى وادي الكرك ومناطق الاغوار الجنوبية .
- (٤) ان يكون دورا اكثر للشركات والمؤسسات العامة في الجنوب في تفعيل الحياة الاقتصادية وان نعطي اولوية التمييز لابناء الكرك والمافظات الجنوبية المقيمين وليس بالضرورة من ابناءها . وان تكون مشترياتها اليومية من محافظات الجنوب وليس من عمان .
- وان تنقل ادارتها الى مواقع العمل اذ لا يعقل ان تكون ادارات هذه الشركات التي كلفت الدولة مئات الملايين تبعد مئات الكيلو مترات عن مواقع الانتاج ولعل في هذا من اهم اسباب تعثر هذه الشركات والمؤسسات .
- نحن نريدهم مدراء ميدانيين وليس مدراء مكاتبين .
- طريق القطرانة - الكرك :
- الطريق الرئيسي الذي يربط المحافظة بالخط الصحراوي هو سيء جدا، وخطير جدا .
- والمطلوب اعادة انشائه وتحويله الى طريق دولي بأربعة مسارب .
- كلية تربية ونبالة :
- ضرورة إبراز هذا المشروع الى حيز الوجود اسوة بباقي المحافظات .

هكذا من المأجول